

دراسة مقارنة للمنهجيات الدولية  
في مجال مؤشرات قياس جودة التعليم العالي  
بالإشارة إلى التجربة المصرية

إعداد

منى البدرى  
غادة زكى

إنجى جمال الدين  
مايان صبحى

إشراف

د. أمانى يشوع جاد

يونيو ٢٠٠٨

## المستخلص

أصبح سوق العمل اليوم أكثر تنافساً وشراسةً مما سبق، ولكى يواكب طلابنا هذا التقدم الهائل - وحتى يتسنى لنا إخراج دفعات جديدة من مؤسسات التعليم العالى المصرية - وتتميز بكونها الصفوة وسط زحام العصر، فإننا بحاجة ماسة إلى الحصول على تعليم يمدّهم بالمهارات والقدرات والمؤهلات التى يفهمها ويحترمها أصحاب الأعمال. وحتى يتسنى لنا تحقيق ذلك لابد من توافر مؤشرات كفيلة برصد التطور الذى يطرأ على التعليم العالى. وما تسعى إليه هذه الدراسة هو رصد الأدبيات المختلفة فى مجال مؤشرات قياس تطوير التعليم العالى بهدف رصد المؤشرات والمتغيرات التى لا تتوفر فى إحصاءاتنا، ومدى إمكانية توافرها من خلال المسوح والاستطلاعات ذات الصلة.

## Abstract

Today's labor market became more competitive and vicious than before. Hence in order to cope with the tremendous progress that our students face and in order to be capable of graduating new batches of students from Egyptian higher education institutions – who would prove to be outstanding within the surrounding conditions of this times, we urgently need to provide students with the basic skills, capabilities and qualifications required by the employers and businessmen. In order to achieve that, we should have sufficient indicators that monitor the development which occurred in the Higher Education System. This study seeks to pinpoint literature featuring the indicators measuring the development of higher education aiming at observing the indicators and variables that are not available in the Egyptian statistics and the possibility of providing it through conducting relevant surveys and polls.

## قائمة المحتويات

عرض عام .....	٤
القسم الأول : التجارب الدولية في مجال مؤشرات تطوير التعليم العالى وقياس جودته:.....	٦
١ .١ الإطار المفاهيمى لمؤشرات تطوير التعليم العالى وقياس جودته ، وفقاً لمنظمة اليونسكو.....	٦
٢ .١ التجارب الدولية في مجال مؤشرات تطوير التعليم العالى وقياس جودته.....	١٢
٣ .١ مؤشرات التعليم العالى من واقع منظمة اليونسكو .....	٤٧
القسم الثانى : التجارب المحلية في قياس جودة التعليم العالى: .....	٥٣
١ .٢ الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد .....	٥٤
٢ .٢ المعايير الأكاديمية وأنظمة ضمان الجودة .....	٥٨
القسم الثالث : المؤشرات المقترحة لقياس جودة التعليم العالى في مصر:.....	٦٠
١ .٣ مؤشرات مجتمعية على المستوى القومى.....	٦٠
٢ .٣ مؤشرات طلاب التعليم العالى.....	٦١
٣ .٣ مؤشرات خريجي الجامعات والمعاهد العليا .....	٦٨
٤ .٣ مؤشرات أعضاء هيئة التدريس .....	٧٠
٥ .٣ مؤشرات الإنفاق على التعليم العالى .....	٧٣
٦ .٣ مؤشرات قياس كفاءة مؤسسات التعليم العالى.....	٧٤
قائمة المراجع.....	٧٧

## قائمة الجداول

- ١ - خطة العمل بنظام الأولويات..... ٩
- ٢ - البيانات اللازمة لبناء المؤشرات..... ١٢
- ٣ - الأهمية النسبية لمؤشرات القدرة على تحمل التكلفة..... ١٧
- ٤ - الأهمية النسبية لمؤشرات إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي..... ١٩

## عرض عام

تُعَدُّ الإحصاءات والبيانات والمعلومات العنصر الأساسى فى تحقيق أى تخطيط تنموى، وبدون توفره فإن جهود الدولة لتحقيق التنمية المنشودة ورفاهية المجتمع لا يُمكن أن تتحقق على أرض الواقع. ولذا فإنه من الضرورى توافر واعتماد المؤشرات التى تقوم برصد الظواهر من خلال إحصاءات صادرة عن نظام إحصائى وطنى موثوق به كعنصر أساسى لقياس مدى إمكانية وصول الدولة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الخاصة بها. وتكفل هذه الإحصاءات وجود درجة مقبولة من الشفافية والمسؤولية والمتابعة فى عملية اتخاذ القرار.

يُعَدُّ التعليم من أهم وسائل بناء الشعوب فى مواجهة التحديات الكبيرة للمستقبل، فالتعليم بصفة عامة والتعليم العالى بصفة خاصة يُعَدُّ حجر الزاوية لكل استثمار يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك يُعَدُّ شرطاً من شروط التنمية الإنسانية، وعاملاً فعالاً فى تطوير القدرات الذاتية، بالإضافة إلى كونه المصدر الرئيسى للرفاهية الاجتماعية التى ينشدها الإنسان.

وفى ضوء ما تواجهه الدولة من صعوبات تتمثل فى: عدم كفاءة الخريجين من شتى مراحل العملية التعليمية، وانتشار البطالة بين المتعلمين وخاصة أصحاب المؤهلات العليا لعدم حاجة أسواق العمل إلى تخصصاتهم العلمية - وهو ما يعتبر نوعاً من الإهدار للموارد البشرية والمادية على حدّ سواء والتى يمكن أن تكون كفيلة بتحقيق التقدم والنهضة - ظهرت فكرة تطوير التعليم بشكل عام والتعليم العالى بشكل خاص، ومنها جاءت فكرة بحث واقتراح سياسات التعليم العالى، ووضع الخطط والمشروعات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسات، وتقرير الوسائل التى تؤدّى إلى تطوير التعليم العالى فى ضوء احتياجات البلاد الحالية والمستقبلية.

ولاشك أنه لا صلاح لأية أمةٍ دون تعليمٍ عالٍ فعال وحيوي ودائب التطور. ومن ثم فقد صار مُلحاً أن نتجه إلى إصلاح جذرى للتعليم العالى فى سياق نهضة تعليمية عامة. ويُعَدُّ تنظيم العمل فى قطاعات التعليم العالى من أهم الأهداف المرجوة التى تسعى كافة دول العالم للعمل بها، من أجل رصد أداء التعليم العالى وقياسه من خلال مؤشرات، بما يضمن جودة التعليم العالى، ورفع كفاءة خريجى مؤسساته. هذا بالإضافة إلى تناسب أعداد الخريجين مع متطلبات سوق العمل وخطط التنمية المرجوة، والحفاظ على البعد الاجتماعى مع التكامل فى الإستراتيجيات والسياسات فى مراحل التعليم ما قبل الجامعى.

ولقد أصبحت بيانات ومؤشرات التعليم العالى متاحة فى جميع أنحاء العالم إلى درجة لا يمكن للأجيال السابقة تصورها من حيث سهولة الوصول إليها، وباتت تعتبر بمثابة حجر الأساس لاقتصاديات المعرفة، التى تقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعلومات ورأس المال البشرى فى تطوير الاقتصاد وتقدم المجتمع ورفاهيته. وتكمن أهمية هذه البيانات والمؤشرات فى إمكانية وصول الأفراد - على مختلف خلفياتهم- إلى هذه البيانات، على قدم المساواة وعلى أساس من الموضوعية.

وتزامناً مع مبدأ إتاحة المعلومات وإيماناً بالدور الفعال الذى يقوم به مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - فى إعداد أداة سهلة وبمبسطة لرصد التغييرات التى تطرأ على المجتمع فى سياقه الاجتماعى، والسياسى والاقتصادى وذلك لضمان الحصول على إحصاءات تتسم بالموضوعية والصدق والدقة كفيلى أن تتابع أداء الدولة فى هذا النسق - فقد قام المركز بإعداد هذه الدراسة لمسح الأدبيات فى مؤشرات قياس الأداء والجودة والشمولية فى التعليم العالى.

وتتناول هذه الدراسة فى القسم الأول الإطار المفاهيمى لمؤشرات تطوير التعليم العالى وقياس جودته وفقاً لمنظمة اليونسكو، والتجارب الدولية فى هذا المجال لبعض الدول المتقدمة مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، وكذلك لبعض الدول النامية مثل الهند وإيران وتونس. بينما يتناول القسم الثانى التجربة المحلية فى قياس جودة التعليم العالى من خلال الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد. بينما يتناول القسم الثالث أهم المؤشرات المقترحة لقياس جودة التعليم العالى فى مصر وهى مؤشرات مجتمعية وأكاديمية وتوظيفية مرجعية يمكن قياسها وتحليلها، ويمكن من خلالها أيضاً متابعة وتقييم التطوير الحادث فى منظومة التعليم العالى.

## القسم الأول

### التجارب الدولية في مجال مؤشرات تطوير التعليم العالي وقياس جودته

يُمثل التعليم أحد الركائز الأساسية للتنمية والتقدم والنهضة، فهو يسهم في بناء الشخصية الوطنية وتحديد الهوية الحضارية، من خلال دوره في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية، كما يمثل الركيزة الأساسية في خلق قوة عمل مُدربة تلبي احتياجات التنمية وسوق العمل، ومن خلاله يتم خلق أجيال قادرة على التواصل مع العالم، والتعامل مع مستجداته بفاعلية.

#### ١.١ الإطار المفاهيمي لمؤشرات تطوير التعليم العالي وقياس جودته، وفقاً لمنظمة اليونسكو

##### • أهمية مؤشرات التعليم العالي:

يعتبر نظام التعليم العالي بعناصره المختلفة - من تدريس وتعلم وبحث ونظم إدارته وتمويله - من الظواهر غير الملموسة التي يصعب قياسها، لذلك ظهرت الحاجة إلى نظام موثوق لقياس نوعية التعليم ومثل هذه الظواهر غير الملموسة<sup>١</sup>. وقد حددت منظمة اليونسكو في مؤتمر عقده في يونيو ٢٠٠١ حول المؤشرات الإستراتيجية للتعليم العالي المحاور الرئيسية لتطوير التعليم العالي وقياس جودته في القرن الحادي والعشرين وكان من أهمها:

١. المساواة في الحصول على الخدمة.
٢. تعزيز المشاركة وتعزيز دور المرأة.
٣. تطوير المعرفة من خلال البحث في العلوم والفنون والعلوم الإنسانية وإتاحة النتائج.
٤. التخطيط طويل الأجل.
٥. تعزيز التعاون على مستوى العالم لتحليل وتوقع احتياجات المجتمع.
٦. تطوير مناهج التعليم.

<sup>1</sup> Yonezawa, A. and Kaiser, F., (2003), "System – Level And Strategic Indicators For Monitoring Higher Education In The Twenty – First Century", United Nations Educational, Scientific, And Cultural Organization, European Center For Higher Education, Bucharest, Romania.

٧. الاهتمام بكل من العاملين والطلبة فى التعليم العالى باعتبارهما العنصرين الأساسيين فى نظام التعليم العالى.

كما أشارت منظمة اليونسكو إلى أهمية مؤشرات قياس أداء وجودة التعليم العالى ومقوماتها، والمعايير التى يجب توافرها فيها لكى تحقق الغرض منها بشكل واضح ودقيق. وتعتبر المؤشرات هى الأداة المستخدمة فى وصف الوضع العام لظاهرة معينة وهى جودة التعليم العالى، وذلك مع اختلاف مستويات الدقة فى الوصف أو رسم الصورة العامة للحالة محلّ الدراسة. وهناك ما يسمّى بمؤشرات الأداء وتتمثل فى مجموعة من المقاييس - التى غالباً ما تكون كميّة - لأحد جوانب نشاط مؤسسات التعليم العالى. وتتميز مؤشرات الأداء عن غيرها من المؤشرات بكونها أداة لتقييم مدى تحقيق الأهداف. وتستخدم مؤشرات الأداء المتعلقة بالتعليم العالى لتوفير المعلومات الدقيقة حول طبيعة العملية التعليمية وقياس مستوى الأداء فيها، ولتمكين مؤسسات التعليم العالى من قياس مستوى أدائها، هذا بالإضافة إلى مقارنة مستوى أدائها بنظيراتها من المؤسسات.

وهناك نوع آخر من المؤشرات يطلق عليها "المؤشرات الإستراتيجية" وهى مؤشرات ذات أبعاد مستقبلية تركّز على الأهداف الأساسية المحددة لنظام التعليم العالى، وهو ما يعنى أن مثل هذا النوع من المؤشرات يقدّم صورة للوضع الذى سيكون عليه نظام التعليم فى المستقبل، وبالتالي فهى لابد أن تهدف إلى التغيير والتطوير.

#### • مقومات المؤشرات الجيدة للتعليم العالى:

هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها فى مؤشرات التعليم العالى، من أهمها: صحة المحتوى، وسهولة الاستخدام (وضوحها للمستخدم)، والمصدقية، وضرورة أن تكون المؤشرات قابلة للاستخدام وذلك بهدف تكوين صورة متكاملة عن الظاهرة محلّ الدراسة يمكن قياسها.

وقد قدّمت الدول الأعضاء بمنظمة اليونسكو مجموعة من الشروط الواجب توافرها فى المجموعة المثلى من المؤشرات الإستراتيجية للتعليم العالى والتى تتلخص فى الآتى:

١. الاعتماد على مؤشرات بسيطة بعيدة عن المعادلات والصيغ المعقدة التى يصعب عرضها على المهتمين بقضايا التعليم العالى.



٢. تحديد إطار واضح لعمليات جمع البيانات وكتابة التقارير والذى يؤثر على دقة النتائج، وفى حالة استخدام المؤشرات لإجراء المقارنات لا بد من استخدام تعريفات دقيقة، وتحديد خصائص المتغيرات الكمية المستخدمة بشكل واضح.
٣. تخفيض عدد المؤشرات التى يتم بناؤها، حيث إنها تتطلب جهوداً أكبر لجمع البيانات، وهو ما قد يصرف الاهتمام عن تحليل النتائج والاستغلال الأمثل لها فى استخراج التقارير.
٤. تصنيف المؤشرات إلى مجموعات بما يسهل من استخدامها وتفسير نتائجها، وذلك من خلال تقسيم مؤشرات التعليم العالى إلى مؤشرات المدخلات، ومؤشرات العملية التعليمية، ومؤشرات المخرجات. فعلى سبيل المثال تتمثل مؤشرات المخرجات فى معدلات إتمام التعليم العالى، ومعدلات الرضا عن المناهج وطرق التدريس ومعدلات توظيف الخريجين وغيرها وهى مؤشرات تتطلب جهداً لقياسها وتفسيرها بشكل موضوعى.
٥. تعديل البيانات الكمية الخام لكى يتم عرضها بشكل أكثر وضوحاً، أو عرضها فى صورة سلاسل زمنية توضح اتجاه تغيرها عبر الزمن.
٦. الأخذ فى الاعتبار طبيعة الفارق الزمنى الكبير - فى التعليم العالى - بين اتخاذ الإجراءات والعائد منها، وذلك عند القيام بتحليل مؤشرات التعليم العالى.
٧. تفسير المؤشرات والخروج بتوصيات تساعد متخذى القرار على اتخاذ الإجراءات اللازمة.
٨. جمع البيانات الجيدة يتطلب تكلفة مرتفعة وإتاحة مصادر موثوقة للبيانات، وهو ما يستلزم التعاون بين المؤسسات المختلفة لتوفير البيانات اللازمة لبناء المؤشرات.
٩. اعتماد المؤشرات على تعريفات واضحة وقابلة للتطبيق، على مستوى الدول المتقدمة والنامية والأقل نمواً.
١٠. تفصيل نتائج المؤشرات بشكل يساعد فى تطوير التعليم العالى على مستويات أكثر تفصيلاً، مع مراعاة ثبات منهجية هذه المؤشرات حتى يمكن استمرار قياسها لفترات زمنية.

### • خطة العمل بنظام الأولويات

قدمت اليونسكو خطة عمل - من أجل تحديد مجموعة من مؤشرات التعليم العالي- تعتمد هذه الخطة على تحديد الأهداف والأولويات في مجال تطوير التعليم العالي، ومجموعة من المؤشرات المقترحة التي يمكن اختيار المؤشرات الملائمة لنظام التعليم العالي من بينها. تنقسم أهداف وأولويات خطة العمل إلى أربعة مجموعات رئيسية:

أولاً: مؤشرات وأطر صناعة السياسات

ثانياً: مؤشرات توفير الموارد للتعليم العالي

ثالثاً: مؤشرات المشاركة في التعليم العالي

رابعاً: مؤشرات المخرجات الاقتصادية والاجتماعية

ويندرج تحت كل مجموعة أهداف فرعية يمكن قياس كل منها بعدد من المؤشرات، يمكن

عرضها كالتالي:

#### جدول رقم (١)

#### خطة العمل بنظام الأولويات

م	الأهداف	المؤشرات التي يمكن الاختيار من بينها
أولاً: مؤشرات وأطر صناعة السياسات		
١	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع سياسات التعليم العالي وإطار صنع القرار</li> <li>- إشراك كل من المرأة والطلبة في صنع القرار بشأن التعليم العالي</li> <li>- تقييم جودة مؤسسات التعليم العالي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أهداف ذاتية (غير موضوعية) يصعب قياسها بصورة كمية</li> </ul>
٢	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع سياسات خاصة للمدرسين بالتعليم العالي</li> <li>- إشراك كافة أعضاء هيئة التدريس في التدريس والبحث العلمي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- رواتب المدرسين</li> <li>- نسبة وقت المدرسين المخصص للبحث العلمي</li> <li>- نسبة وقت المدرسين المخصص للتدريس</li> <li>- نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه</li> </ul>
٣	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز وتطوير البحث العلمي</li> <li>- تعزيز الروابط بين التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسساته</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإنفاق على البحث العلمي بالتعليم العالي ككل وبحسب المجال العلمي كنسبة من الإنفاق القومي على البحث العلمي والتطوير</li> </ul>

م	الأهداف	المؤشرات التي يمكن الاختيار من بينها
	تشجيع البحث العلمي فى كافة مجالات التعليم العالى	<ul style="list-style-type: none"> <li>— نسبة طلاب البحث العلمى من إجمالى الطلاب</li> <li>— نسبة وقت أعضاء هيئة التدريس المخصص للبحث العلمى والتطوير</li> <li>— نصيب عضو هيئة التدريس من الإنفاق على البحث والتطوير</li> <li>— نسبة أعضاء هيئة التدريس العاملين بالبحث العلمى</li> <li>— نسبة أنشطة البحث العلمى الممولة من مؤسسات القطاع الخاص</li> </ul>
<b>ثانياً: مؤشرات توفير الموارد للتعليم العالى</b>		
١.	توفير الموارد البشرية والمادية والمالية للتعليم العالى.	<ul style="list-style-type: none"> <li>— إجمالى تمويل التعليم العالى، وبحسب مصدر التمويل (حكومى/ خاص) وكنسبة من نصيب الطالب المنتظم من موارد الناتج المحلى الإجمالى (إجمالى الحكومى والخاص)</li> <li>— الإنفاق على التدريس كنسبة من إجمالى الإنفاق</li> </ul>
٢.	تعزير التعاون بين الدول فى مجال التعليم العالى والبحث العلمى وكذلك التنمية الاقتصادية لتخفيض الفجوة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة	
٣.	استخدام التكنولوجيا الحديثة فى مؤسسات التعليم العالى	<ul style="list-style-type: none"> <li>— نسبة مقررات التعليم العالى التى تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات</li> </ul>
<b>ثالثاً: مؤشرات المشاركة فى التعليم العالى</b>		
١.	توسيع المشاركة فى التعليم العالى وتسهيل الحصول على الخدمة العادلة فى إمكانية الحصول على الخدمة تعزير مشاركة الإناث تعزير فكرة الحصول على الخدمة بناء على الكفاءات والقدرات	<ul style="list-style-type: none"> <li>— إجمالى عدد الطلاب (المحليين)، وبكل شعبة لكل ١٠٠ ألف نسمة</li> <li>— نسبة الطلاب (٢٥ سنة فأكثر) شروط القبول</li> <li>— نسبة طلاب المرحلة الجامعية الأولى إلى إجمالى طلاب التعليم الجامعى</li> </ul>

م	الأهداف	المؤشرات التي يمكن الاختيار من بينها
		<ul style="list-style-type: none"> <li>— نسبة الذكور إلى الإناث بين طلاب التعليم الجامعي</li> <li>— نسبة طالبات الدراسات العليا كنسبة من إجمالي المقيدون بالدراسات العليا</li> <li>— نسبة الطلاب المقيدون بنظام الانتساب</li> </ul>
.٢	<ul style="list-style-type: none"> <li>— تحسين الأحوال المعيشية للطلاب وتقديم الدعم له</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— معدل البقاء بالسنة الدراسية الأولى</li> <li>— معدل الطالب/ المدرس</li> <li>— معدل الطالب/ الموارد البشرية العاملة بالتعليم العالي</li> </ul>
<b>رابعاً: مؤشرات المخرجات الاقتصادية والاجتماعية</b>		
.١	<ul style="list-style-type: none"> <li>— تعزيز التواصل بين التعليم العالي وسوق العمل</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— معدلات توظيف الخريجين (خلال سنتين من التخرج، بحسب مجال العمل)</li> </ul>
.٢	<ul style="list-style-type: none"> <li>— تيسير انتقال الطلبة وأعضاء هيئة التدريس محلياً ودولياً</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>— نسبة الطلاب الأجانب إلى إجمالي الطلاب</li> <li>— نسبة أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجات علمية من الخارج</li> </ul>

ولكى يتم بناء مثل هذه المؤشرات يستلزم توفير عدد من البيانات وتوزيعاتها المختلفة كالتالي:

#### جدول رقم (٢)

#### البيانات اللازمة لبناء المؤشرات

المؤشر	البيانات والتوزيعات اللازمة
مؤشرات الطلبة المحليين	<ul style="list-style-type: none"> <li>— إجمالي العدد</li> <li>— التوزيع بحسب: <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ النوع</li> <li>▪ العمر</li> <li>▪ المستوى التعليمي للأبوين</li> <li>▪ مجال الدراسة</li> <li>▪ نظام الالتحاق (انتظام/ انتساب)</li> <li>▪ المرحلة التعليمية (البكالوريوس/ الدراسات العليا)</li> <li>▪ نوع الدراسة (مقررات تعليمية/ بحث علمي)</li> </ul> </li> </ul>

المؤشر	البيانات والتوزيعات اللازمة
	— شروط الالتحاق
مؤشرات الطلبة الأجانب	— إجمالي العدد — التوزيع بحسب: ▪ مجال الدراسة ▪ المرحلة التعليمية (البكالوريوس/ الدراسات العليا) ▪ نوع الدراسة (مقررات تعليمية/ بحث علمي) ▪ معدل البقاء بالسنة الدراسية الأولى
مؤشرات الموارد البشرية	— إجمالي العدد — التوزيع بحسب: ▪ النوع ▪ مجال العمل ▪ الدرجة العلمية ▪ الوقت المخصص للتدريس، للبحث العلمي، والخدمات ▪ رواتب أعضاء هيئة التدريس
مؤشرات الموارد المادية	— الإيرادات بحسب نوع المصدر (خاص/ حكومي) — الإنفاق على التدريس، والبحث العلمي — قيمة الإنفاق الخاص على البحث والتطوير

## ٢.١ التجارب الدولية في مجال مؤشرات تطوير التعليم العالي وقياس جودته:

### ١.٢.١ تجارب بعض الدول المتقدمة:

يأتى التعليم فى مقدمة أولويات الدول المتقدمة، ولذا فهى تسعى إلى تطويره بهدف خلق أجيال حاصلة على تعليم عالى الجودة، والذى يسهم فى تنمية قدراتهم الفردية وتُمكنهم من الالتحاق بالعمل المناسب الذى يتوافق مع مؤهلاتهم ومهاراتهم، مما يسهم فى النهاية فى تحسين الوضع الاقتصادى ودفع عجلة التنمية فى الدولة بشكل عام.

فيما يلي عرض لبعض التجارب الدولية لعدد من الدول المتقدمة في مجال إعداد مؤشرات لقياس نظام التعليم العالي وقياس جودته، هذا إلى جانب المجهودات التي قامت بها بعض هذه الدول في مجال تصميم نظام متكامل لرصد أداء التعليم بدءاً من مدخلات العملية التعليمية، ومروراً بعناصر العملية التعليمية والذي ينتج عنه بالضرورة مخرجات العملية التعليمية، ومن بين هذه الدول التي سوف نتعرض لتجاربها كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا.

### • مؤشرات التعليم العالي في كندا:

**مؤشرات قياس الأداء من خلال تقرير التصنيف العالمي للتعليم العالي في كندا:**  
*Global Higher Education Rankings*

يهدف تقرير التصنيف العالمي للتعليم العالي: "القدرة على تحمل التكلفة وسهولة الوصول إليها من منظور مقارن" - المعد من قبل معهد السياسات التعليمية<sup>1</sup> في كندا - إلى ملء الفجوة القائمة في بيانات التعليم العالي، حيث يهدف في الأساس إلى توفير اللازم منها للعلماء، وصانعي القرار والجهات المختصة لمقارنة البيانات الوطنية عن القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الالتحاق بالتعليم العالي، وذلك من خلال إيضاح أداء مختلف البلدان لطائفة من مؤشرات قدرة الطالب على تحمل تكاليف التعليم العالي وسهولة الالتحاق بها. ويمكن القول بأن التقرير يهدف إلى حصر الجهود التي تبذلها البلدان في إمكانية جعل التعليم العالي في متناول الجميع.

**أولاً: منهجية إعداد وتركيب مؤشرات قدرة الطالب على تحمل التكلفة:**

يسبق إعداد وتركيب مؤشرات قدرة الطالب على تحمل التكلفة الخطوات التالية:

- توافر عدد من مؤشرات قياس القدرة على تحمل التكلفة وسهولة الالتحاق بالتعليم العالي.
- عمل أوزان ترجيحية لمؤشرات قدرة الطالب على تحمل التكلفة.
- بناء المؤشرات بحيث تكون قابلة للمقارنة.

<sup>1</sup> Usher, A., and Cervenak, A., (2005), "Global Higher Education Rankings", Toronto, on: Educational Policy Institute.

وللتعرف على المعوقات المالية الخاصة بالتعليم، فيمكن في هذا الصدد إجراء المقارنات الدولية من خلال الاعتماد على التكاليف الخام للعملية التعليمية، والتي يُقصد بها إجمالي التكلفة الفعلية للطالب - بعد تحويلها إلى قيمتها بالعملة المحلية، ويمكن التعبير عن التكلفة على أنها نسبة مئوية من إجمالي الدخل لعدة فئات ( دخل الطالب، دخل الأسرة)، ويعد الافتراض المستخدم هنا هو أن بيانات التكلفة تمثل دالة في القدرة على السداد.

ومن هذا المنطلق وبالاعتماد على الفرض السابق والذى يعبر عن كل من التكاليف والدخل، تم طرح أربعة أنواع من المؤشرات يُمكن من خلالها قياس مدى القدرة على تحمل التكلفة / أو القدرة على السداد، وهى كالتالى:

— التكاليف كنسبة من القدرة على السداد: يسهل قياسها نسبياً، حيث تُعرّف الرسوم التى تُفرض على التعليم بأنها رسوم إلزامية، بينما تتضمن مصروفات التعليم الرسوم الإلزامية إلى جانب الكتب والأدوات الدراسية التى يحتاج إليها الطالب. كما تُعرّف تكاليف المعيشة بأنها تكلفة إقامة الطالب فى غرفة معيشة بالإضافة إلى الوجبات الغذائية التى يحتاجها الطالب، فى حين تُعرف إجمالي التكلفة بأنها إجمالي تكاليف مصروفات التعليم مُضافاً إليها إجمالي تكاليف المعيشة والتى يمكن التعبير عنها بكونها دالة فى مقياس القدرة على السداد.

— الدعم الحكومى كنسبة من القدرة على السداد: يتم إدراج الأشكال المختلفة من الدعم الحكومى فى حساب القدرة على تحمل التكاليف، ويتم فى هذا الصدد قياس قيمة المنح والقروض والنفقات الضريبية التى تُفرض على الطالب الواحد، والتى يمكن اعتبارها أيضاً دالة فى مقياس القدرة على السداد.

— الدعم المُقدم من قبل الحكومة كنسبة من إجمالي التكاليف: وهو الدعم الحكومى السابق ولكن بقياسه كنسبة من التكاليف التى يتحملها الطالب (فعلى سبيل المثال، يتضمن هذا المؤشر المنح كنسبة مئوية من إجمالي التكاليف).

— التكاليف مطروحاً منها الدعم كنسبة من القدرة على السداد: أحد أهم الوسائل المستخدمة لقياس القدرة على تحمل التكلفة من خلال حساب عدة مؤشرات مختلفة يتم اشتقاقها من

”صافي التكاليف“ بمعنى التكاليف مطروحاً منها الدعم، أو من خلال حساب التكاليف المدفوعة فعلياً (التكاليف مطروحاً منها المساعدات الحكومية) كنسبة من القدرة على السداد.

وقد أوضح التقرير أنه بناءً على عمليات البحث من جانب الجهات المعنية في مختلف دول العالم فيما يتعلق بمؤشرات قياس قدرة الطالب على تحمل التكلفة، تم التوصل إلى تعريف محدد لكل منها ومنهجية الحساب على النحو التالي:

— **تكلفة التعليم كنسبة من القدرة على السداد:** تشمل تكلفة التعليم كل من المصروفات الدراسية – الرسوم الدراسية – حيث لا تحتوي فقط على الرسوم، وإنما تمتد لتشمل مصروفات الكتب والأدوات الدراسية. ويتطلب حساب تكلفة التعليم الحصول على بيانات عن متوسط قيمة الرسوم الدراسية مضافاً إليها متوسط تكلفة الكتب الدراسية. وبالنسبة لمتوسط الرسوم الدراسية فهي عبارة عن متوسط الرسوم بمؤسسات التعليم العالي بالقطاعين العام والخاص وترجيحهم باستخدام معدل التحاق الطلاب بكل قطاع.

— **التكلفة الإجمالية كنسبة من القدرة على السداد:** تشمل التكلفة الإجمالية كل من تكلفة التعليم وتكلفة المعيشة، وجدير بالذكر أنه يتم تضييق مفهوم تكلفة المعيشة ليشمل كل من: الغذاء وإيجار سكن الطالب. ولكن هناك بعض التحفظات على هذا المفهوم حيث إن هناك بعض الطلبة تنخفض تكلفة المعيشة لديهم نظراً لأنهم يعيشون في منزل أسرهم. ويمكن التعامل مع هذه القيود من خلال حساب هذا النوع من التكلفة للطلبة المغتربين فقط.

— **صافي التكلفة كنسبة من القدرة على السداد:** يحصل الطالب في بعض الأحيان على دعم أو منح من شأنها تخفيض تكلفة الدراسة. وهناك أشكال أخرى من الدعم غير المباشر للطالب مثل دعم إيجار سكن الطالب. ويتم حساب صافي التكلفة من خلال بيانات نصيب الطالب من نفقات الدولة وبالتحديد المنح (متوسط نصيب الطالب من المنح).

— **صافي التكلفة – بعد خصم نصيب الطالب من حصيللة الضرائب – كنسبة من القدرة على السداد:** يعتبر نصيب الطالب من الضرائب التي تحصلها الحكومة أحد أشكال الدعم الذي يحصل عليه الطالب. وفي بعض الأحيان تقوم عدد من الدول بحساب صافي التكلفة بعد خصم



المنح، وما يحصل عليه الطالب من نصيبه في حصيللة الضرائب كمؤشر واحد باعتبار أن كلا من المنح ونصيب الطالب من الضرائب يُعدان من أشكال المساعدات المالية في حين تقوم دول أخرى بحساب صافى التكلفة بعد خصم كل منهما على حدة. ويتم حساب صافى التكلفة من خلال بيانات نصيب الطالب من النفقات وبالتحديد المنح، وكذلك نصيب الطالب من حصيللة الضرائب.

— التكلفة المدفوعة فعلياً كنسبة من القدرة على السداد: لا يمكن إغفال أهمية صافى التكلفة، باعتبارها عنصراً مؤثراً على قرارات كل من الاستثمار والادخار، ففي بعض الأحيان يلجأ الطالب للحصول على قرض من أجل توفير سيولة نقدية تمكنه من سداد تكلفة التعليم، وبالتالي يتم حساب التكلفة الفعلية التي يدفعها الطالب بعد خصم كل من متوسط إجمالي القروض والمنح ونصيبه من حصيللة الضرائب التي يحصل عليها من إجمالي تكلفة التعليم.

— التكلفة المدفوعة فعلياً - شاملة النفقات الضريبية - كنسبة من القدرة على السداد: يتم حساب التكاليف المدفوعة فعلياً متضمنة النفقات الضريبية، لتعكس التكاليف التي تكبدتها الحكومات، لصالح هذا النوع غير التقليدي من المساعدات التي تُقدمها للطلاب.

#### • الأوزان الترجيحية لمؤشرات قدرة الطالب على تحمل التكلفة:

يُمكن قياس القدرة على السداد عن طريق إما حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل المتاح للفرد. ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر الطرق شيوعاً في الاستخدام، حيث إنها تعبر عن دخل الفرد والقدرة الشرائية وبالتالي قدرته على تحمل تكلفة التعليم، كما أن بياناتها متوافرة بكل الدول.

## جدول رقم (٣)

## الأهمية النسبية لمؤشرات القدرة على تحمل التكلفة

الوزن النسبي (%)	مؤشرات القدرة على تحمل التكلفة
١٠	تكلفة التعليم كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
١٠	التكلفة الإجمالية كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٢٥	صافي التكلفة كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
١٥	صافي التكلفة - بعد خصم نصيب الطالب من حصيله الضرائب - كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٢٥	التكلفة المدفوعة فعلياً كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
١٥	التكلفة المدفوعة فعلياً - بعد خصم نصيب الطالب من حصيله الضرائب - كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
١٠٠	الإجمالي

ثانياً: منهجية إعداد وتركيب مؤشرات إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي:

يُمكن بسهولة البحث عن مؤشرات قابلة لقياس إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي، وهي أسهل بكثير عن البحث عن مؤشرات لقياس قدرة الطالب على تحمل التكلفة، بمعنى أنه يبدو أن هناك توافق في الآراء بشأن ما يقوم بقياس "إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي" مقارنة بما يُفسر على أنه "قدرة الطالب على تحمل تكلفة التعليم العالي".

## ١- منهجية بناء مؤشرات إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي:

اعتمد تقرير التصنيف العالمي للتعليم العالي المعد من قبل معهد السياسات التعليمية في كندا على أربعة مؤشرات من شأنها قياس إمكانية التحاق الطلاب بالتعليم العالي، وفيما يلي عرض هذه المؤشرات بشكل موجز على النحو التالي:

— معدلات المشاركة: يُعبر هذا المؤشر عن نسبة الشباب الملتحقين بالتعليم العالي. ويمكن الحصول على هذا البيان من خلال السجلات المكتبية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على حساب معدل

الالتحاق خلال سنوات الدراسة (أربعة سنوات)، والذي تقوم بإعداده رابطة الجامعات والكليات بكندا.

— معدلات إتمام التعليم العالى: يعبر هذا المؤشر عن نسبة السكان فى الفئة العمرية (٢٥-٣٤) سنة الذين أتموا التعليم العالى (مرحلة البكالوريوس). ولكن يمكن تغيير هذه الفترة العمرية حسب متوسط سن الالتحاق بالتعليم العالى فى مصر وكذلك متوسط سنوات الدراسة بالجامعات والمعاهد.

— الرقم القياسى للمساواة فى الالتحاق بالتعليم العالى : يستخدم هذا المؤشر فى قياس ظاهرة عدم المساواة فى إمكانية الالتحاق بالتعليم العالى وتحويلها إلى صورة كمية ، حيث إنه يرصد ظاهرة ارتفاع نسبة الطلبة من العائلات التى تدرج ضمن الطبقات الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة من إجمالى الطلبة الملتحقين بالتعليم العالى. إذ يفترض وجود علاقة مباشرة بين المستوى التعليمى للوالدين وبين تعليم الأبناء حيث يحرص الوالدان الحاصلان على مؤهل جامعى على إلحاق أبنائهم بالتعليم العالى، مقارنة بالوالدين ذوى التعليم المتوسط . ويتم حساب هذا المؤشر كالتالى.

$$\text{الرقم القياسى للمساواة فى التعليم} = \frac{\text{نسبة الذكور من ٤٥ - ٦٥ سنة الحاصلين على مؤهل جامعى}}{\text{نسبة الطلبة الذين لديهم أولياء أمور من ذوى مؤهل جامعى}} * ١٠٠$$

— مؤشّر التكافؤ بين الجنسين: تعتبر المساواة فى إمكانية الالتحاق بالتعليم العالى بين الجنسين شكل آخر من أشكال المساواة فى التحاق الطلاب بالتعليم العالى. ويعتمد هذا المؤشّر بشكل أساسى على معدل القيد الإجمالى بالتعليم العالى وفقاً للنوع، وهو عبارة عن نسبة الطلبة المقيدون بالتعليم العالى من إجمالى السكان فى الفئة العمرية الملائمة، ويمكن الحصول عليها من السجلات الرسمية.

## ٢- الأوزان الترجيحية لمؤشرات إمكانية الالتحاق بالتعليم العالى:

وقد توصل التقرير من خلال مسح الأدبيات إلى أهمية المتغيرات التى تعمل على قياس إمكانية التحاق الطلاب بالتعليم العالى، وعلى النحو التالى تم تحديد الأهمية النسبية لكل متغير فى تكوين مؤشرات إمكانية الالتحاق.

## جدول رقم (٤)

## الأهمية النسبية لمؤشرات إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي

الوزن النسبي (%)	مؤشرات القدرة على تحمّل التكلفة
٢٥	معدلات المشاركة في التعليم الثانوى
٢٥	معدلات إتمام التعليم العالي في الفئة العمرية من (٢٥ - ٣٤) سنة
٤٠	الرقم القياسى للمساواة في الالتحاق بالتعليم العالي
١٠	مؤشر التكافؤ بين الجنسين "بالاعتماد على معدل القيد في التعليم الثانوى وفقاً للنوع"
١٠٠	الإجمالى

## • مؤشرات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تم تناول تجربتي لولايتين من الولايات الأمريكية التجربة الأولى في كولورادو، أما التجربة الأخرى فهي في ولاية ميسورى.

أ. مؤشرات قياس جودة التعليم العالي من خلال المجلس الأعلى للتعليم العالي في كولورادو "*Quality Indicator System "Colorado General Assembly"*:"

يهدف المشروع إلى إعداد مؤشرات لرصد أداء نظام التعليم العالي بغرض خلق مناخ إيجابى لتحسين جودة وكفاءة نظام التعليم العالي من خلال: الإصلاح التشريعى، وإعادة الهيكلة المؤسسية، وخلق آليات مستقلة لضمان الجودة، واستحداث أنظمة لمراقبة وتقييم الأداء<sup>1</sup>.

وفى هذا السياق فقد صدق المجلس الأعلى للتعليم العالي فى كولورادو *Colorado General Assembly* على قرار تطوير القوانين والتشريعات التى تحكم مؤسسات التعليم العالي، هذا بالإضافة إلى ضمان جودة التعليم العالي بها. ولم يغفل المجلس بدوره ضرورة متابعة وتقييم أداء منظومة التعليم العالي ورصد تطوره على المستوى الإقليمى والدولى، لذا كان من الضرورى صياغة وإعداد مؤشرات تعمل على رصد أداء مؤسسات التعليم العالي.

<sup>1</sup> Colorado Commission on Higher Education (CCHE), (2003), "Quality Indicator System Report".

تتميز كل جامعة على حده فى كولورادو، بالدور الخاص الذى تلعبه، والذى يميزها عن غيرها من مؤسسات التعليم العالى. ويتم تخصيص مجموعة من المرشدين الأكاديميين والطلاب ليقوموا بدعم برامجها، هذا بالإضافة إلى قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات التعليمية والبحثية المختلفة فى مجال تخصصها، وضمان جودة الأداء والمخرجات التعليمية والبحثية للمؤسسة.

ومن المعروف أن لكل مؤسسة خصائصها التى تنفرد بها والتى لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار، والذى بمقتضاه سيتم تقييم أى نظام مهما بلغت دقته فى التصميم. ويشتمل كل نظام على البرامج التأسيسية العامة التى تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وهى تعتمد على البرامج المطروحة وعلى مدى احتياج الطالب إليها. وينقسم نظام قياس جودة التعليم إلى عدة مؤشرات فرعية وتتخلص فى الآتى:

— متوسط سنوات التخرج للكليات والمعاهد العليا: يُعدّ هذا المؤشر أحد أهم المؤشرات المستخدمة لقياس أداء الطلاب المستجدين والمتفرغين للدراسة فى الكليات والمعاهد العليا فى جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. وتتراوح قيم مؤشر متوسط عدد سنوات التخرج ما بين أربع أو خمس أو ست سنوات. ويصدر هذا المؤشر من خلال إحصاءات المؤسسات التربوية. ويقوم المؤشر بحساب النسبة التراكمية للخريجين — خلال الأربعة، الخمسة، والستة سنوات — كل عام لإجمالى المقيدون بالكليات والمعاهد العليا.

— متوسط سنوات التخرج للمعاهد المتوسطة (عامين): يقوم هذا المؤشر بقياس متوسط سنوات التخرج للطلاب المستجدين، الذين التحقوا بالمعاهد المتوسطة، والتى يستمر الدراسة بها لمدة سنتين كاملتين، أى متوسط عدد السنوات التى قضاها الطلاب حتى التخرج.

— معدل التحميل بالكلية: هو متوسط عدد ساعات التفريغ أسبوعياً، والتى تقوم الكلية فيها بتدريس بعض الأنشطة التعليمية بشكل مباشر للطلاب فى قاعات المحاضرات والمعامل. كما أنها تقوم بقياس العلاقة بين الكلية والطلاب وتتمثل فى تعليم الطلاب العمل الإشرافى، والتعليم التعاونى، والدراسات المستقلة.

— معدل بقاء المستجدين: تشير الدراسات العملية التى قام بها المجلس الأعلى للتعليم العالى فى كولورادو إلى ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم الجامعى خلال السنة الدراسية الأولى. ويعتقد

المحللون أن نجاح الطلاب فى اجتياز الامتحانات وقدرتهم على الانتقال إلى المرحلة الدراسية المتتالية، يُعدُّ بمثابة إشارة اجتياز هؤلاء الطلاب لأية معوقات قد تواجههم لاحقاً واستمرار نجاحهم فى السنوات اللاحقة.

ومن الجدير بالذكر ضرورة الاهتمام بالطلاب المستجدين فى العام الجامعى الأول، وذلك لمساعدتهم آنذاك فى رسم سياساتهم التعليمية والمهنية.

— **معدلات النجاح فى الحصول على الشهادات الدولية المعتمدة:** يعتمد هذا المؤشر على قياس مدى نجاح المؤسسات التربوية فى إعداد طلابها الخريجين لاجتياز الاختبارات الخاصة بالحصول على الشهادات الدولية المعتمدة أو المؤهّلة فى مجالات مختلفة مثل الشهادة الدولية المعتمدة فى مجال المحاسبة العامة، والتمريض ومبادئ الهندسة. ويُعد هذا المؤشر أحد المؤشرات ذات شهرة واسعة فى قياس جودة التعليم العالى والتي يتم تطبيقها فى حوالى ٣٧ ولاية أمريكية. ويعكس هذا المؤشر متوسط معدل الجامعيين فى الوقت الحالى والذى قد اجتاز على الأقل أحد هذه الاختبارات.

— **معدل الطلبة الفنيين المشغولين أثناء فترة الدراسة:** يعتمد هذا المؤشر على قياس معدل الطلبة الفنيين العاملين باعتبارهم مشغولين داخل قوة العمل وذلك أثناء فترة الدراسة. وتعتمد المعاهد المتوسطة على عمالة ماهرة وذات خبرات عالية فى التقنيات والأعمال المهنية الفنية سواءً كانوا قد اكتسبوا ذلك من خلال التدريب أو العمل بإحدى الورش أو غيرها.

— **دعم المؤسسات التربوية للنفقات المعتادة لكل طالب:** تهتم العديد من المؤسسات التربوية بتقديم العون والدعم المالى لطلابها على النفقات الدراسية طبقاً لمعايير معينة كالتفوق الدراسى، والذى يتم تحديده استناداً إلى معدل التحاق الطلاب بهذه المؤسسة. وتختص كل مؤسسة تربوية فى كولورادو بمقاييس المعايير للتكاليف والنفقات الدراسية الخاصة بها.

— **نسبة المستجدين الذين تتوفر لهم الدورات المتخصصة إلى إجمالى المستجدين المقيدون:** تقوم كافة المؤسسات التربوية بتقديم الدورات المتخصصة الأساسية اللازمة للطلاب الجامعيين حضورها والنجاح فيها حتى يتسنى لهم استكمال ساعات العمل اللازمة للانتقال لدراسة

الدورات اللاحقة واجتيازها. ولكن في بعض الأحيان لا تستطيع المؤسسات التربوية أن توفر هذه الدورات المتخصصة. ويقوم هذا المؤشر بقياس نسبة المستجدين الذين التحقوا بهذه النوعية من الدورات بمختلف تخصصاتهم إلى إجمالي المقيدون المستجدين في المؤسسة التربوية، ويكون الحكم على جودة التعليم في هذه المؤسسة على مدى قدرتها على توفير هذه الدورات المتخصصة لطلابها.

— الطلاب الأقلية<sup>1</sup>: يتناول هذا المؤشر بصفة خاصة الدعم الذي يحصل عليه الطلاب الأقلية وكذلك معدلات نجاح هؤلاء الطلاب. ويتضمن هذا المؤشر في حسابه الآتي:

- معدل بقاء الطلاب الأقلية - المتفرغين - المستجدين في المعاهد والجامعات العليا والمتوسطة بعد التحاقهم بالجامعة بعد مرور عام من التخرج المدرسي.
- معدل تخرج الطلاب الأقلية خلال ست سنوات (الجامعات والمعاهد العليا) أو ثلاث سنوات (المعاهد المتوسطة).

— متوسط ساعات العمل اللازمة: يشير هذا المؤشر إلى متوسط ساعات العمل اللازمة للحصول على درجة علمية واستكمال برنامج دراسي متخصص خلال عامين (المرحلة الأدبية أو العلمية) أو خلال أربعة أعوام (درجة البكالوريوس أو الليسانس). ووجد أنها لا تتعدى نحو ١٢٠ ساعة لإتمام درجة البكالوريوس، بينما لا تتعدى نحو ٦٠ ساعة لإتمام شهادة المرحلة الأدبية والعلمية.

ب. مشروع مؤشرات نظام التعليم العالي بولاية ميسوري

### *Project of Education Indicators System in Missouri*

يعرض هذه المشروع تجربة ولاية ميسوري الأمريكية، وهي إحدى الولايات التي تبنت تصميمًا لنظام مؤشرات التعليم. في عام ١٩٨٨، خصصت السلطة التشريعية بالولاية الموارد التمويلية للمجلس التعليمي بالولاية لوضع نظام متابعة تنفيذ قانون إصلاح التعليم بالولاية ١٩٨٥ "قانون التعليم المتميز".<sup>2</sup> وقد

<sup>1</sup> الطلاب الأقلية هم الأقلية من حيث العرق أو الدين أو الجنس أو اللغة أو الثقافة، كالأقليات الدينية في العراق.

<sup>2</sup> Goertz, M. (1989), "Indicator Systems and Accountability", Paper presented at the Eleventh Annual Research Conference of the Association for Public Policy Analysis and Management, Arlington, VA.

تعاقد مجلس الولاية مع "مركز بحوث السياسات التعليمية وخدمات الاختبارات التعليمية"، وذلك لمساعدة المجلس في تصميم وتنفيذ نظام المؤشرات التعليمية.

ويعرض هذا المشروع تجربة ولاية ميسورى والتي توضح الجوانب الرئيسية الواجب مراعاتها عند وضع وتنفيذ أى نظام لقياس جودة التعليم، وتشمل هذه الأبعاد ما يلي: تحديد الأبعاد الأساسية للنظام، اختيار مجموعة المؤشرات، الاتفاق على مستوى جمع البيانات وعرض تقارير بها، تحديد المعايير المناسبة للمقارنة بين المدارس والمديريات التعليمية، وحل المشكلات الفنية والتنظيمية.

ولكن لا بد من الأخذ فى الاعتبار- عند تصميم أى نظام لمؤشرات التعليم - مجموعة من الأبعاد المختلفة التى تتعلق بأغراض واستخدامات هذا النظام ألا وهى: استخدام النظام فى الوصف والتحليل، استخدام النظام فى وضع السياسات، والبؤر التى تركز عليها هذه السياسات.

ويعرض هذا النظام معلومات عن المكونات الأساسية للنظام التعليمى (الموارد النقدية - كفاءة الطالب والمدرس - إنجازات الطالب ومشاركته) وكيفية التنسيق بين هذه المكونات لكى تؤثر فى المخرجات أو الناتج التعليمى.

ويسمح هذا النظام بالنقاش حول جودة التعليم، وفهم العلاقة بين الإجراءات والقرارات المتخذة من جانب صناع القرار وبين التغيرات التى تطرأ على جودة التعليم. وتشمل هذه المؤشرات الإحصاءات التى تُخبر صناع القرار والعامّة بالوضع الحالى لنظام التعليم، هذا بالإضافة إلى تحليل العلاقات بين مكونات النظام والتغيرات التى قد تطرأ عليه والأسباب الكامنة وراء هذه التغيرات.

فقد أسست لجنة استشارية تضم ممثلين من الهيئات التعليمية، ومواطنين، ورجال أعمال، وممثلين من فروع السلطات التشريعية والتنفيذية بحكومة الولاية. وقد قامت هذه اللجنة بتحديد الأسئلة التى ستجيب عليها المؤشرات، وتحديد تصميم وتكوين النظام وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة للتنفيذ والمتابعة. وتتكون عناصر النظام من الآتى: المدخلات، وعناصر العملية التعليمية، والمخرجات، وفيما يلي عرض عناصر النظام على النحو التالى:



### • أولاً: المدخلات :

تتمثل المدخلات فى الموارد البشرية والاقتصادية ، والقيود التى قد تؤثر على أى نظام تعليمى . وقد لا تتأثر هذه المدخلات على الأقل بالتغيرات فى الأجل القصير ، وهناك عناصر أخرى لا يمكن تغييرها إلا بواسطة صناع القرار رفيعى المستوى بحكومة الولاية أو الحكومة المركزية .

وبالتالى تعتبر العناصر التى تؤثر مباشرة على التعليم مثل المدرسين والإداريين ، من معطيات النظام التعليمى ، فهى تمثل البيئة العامة التى يعمل فيها النظام التعليمى . وتشمل المدخلات ما يلى :

- خصائص المجتمع .
- مرتبات المدرسين والإداريين .
- إيرادات ونفقات التعليم .
- خصائص المدرس والمدير .
- الخصائص الاجتماعية الطالب .
- خصائص المدرس المبتدئ .
- تمويل برامج إصلاح التعليم .
- العرض والطلب على المدرسين .
- الوسائل التعليمية المستخدمة .

### ثانياً: عناصر العملية التعليمية :

تشمل عناصر العملية التعليمية الآليات التى يتم استخدامها ، حيث تتضمن برامج العملية التعليمية كل من المواد الدراسية ، وكيفية تدريسها . هذا بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية التى تؤثر على بيئة العمل من مدرسين وطلاب ، وتشمل عناصر هذه العملية الآتى :

- المنهج الدراسى .
- طرق إعداد وتصميم الاختبارات .
- طرق التدريس .
- الأنشطة التى تتم خارج المنهج الدراسى .
- البرامج النموذجية والابتكارية .
- الموارد المتاحة للطلبة من ذوى الاحتياجات الخاصة .

### • ثالثاً: المخرجات:

تدخل في هذه المرحلة بعض العناصر من الموارد البشرية والمالية، يتم تدويرها في العملية التعليمية وفي النهاية يظهر الناتج التعليمي وهو مستوى معين من التعليم الذي يُمكن الطالب من المنافسة سواءً في التعليم العالى أو في سوق العمل. وتتمثل المخرجات في الآتى:

- أداء الطالب بالجامعة. — مستوى مشاركة الطالب.
- ثقة الطالب بنفسه . — الموقف تجاه المدرسة والتعليم.
- الانتقال إلى التوظف. — الالتحاق بالتعليم العالى.
- مدى رضا المدرس والمدير. — مدى رضا المجتمع عن التعليم.

هذا ويساهم كل من الطالب، والمدرسة، والمديرية التعليمية، والولاية كوحدة أساسية للتحليل في نجاح نظام مؤشرات التعليم. ولكن اختيار وحدة التحليل لها تداعيات إدارية وسياسية، فلا بدّ عند تقييم تأثير السياسات المختلفة أن تكون وحدة التحليل قابلة للمقارنة بالمستوى التعليمي الذي وقع عليه التأثير. فعلى سبيل المثال، عند تقييم تأثير قانون أو برنامج لإصلاح التعليم على مستوى الجامعة، لا بد أن يتم جمع البيانات على مستوى الجامعة وليس على مستوى الكلية، فهذا قد يؤدي إلى سوء فهم التأثير الحقيقي لهذا الإصلاح. ولذلك تُعتبر عملية تحديد وحدة جمع وتحليل البيانات عملية معقدة وحساسة. وفيما يلي نستعرض لمؤشرات التعليم بشيء من التفصيل:

### • أولاً: المدخلات:

#### ١. الخصائص العامة للمجتمع:

- نصيب الفرد من الدخل.
- نسبة الأسر الفقيرة.
- نسبة الخريجين من التعليم العالى.
- نسبة السكان البيض، والسود، وغيرها.

## ٢. الخصائص الاجتماعية للطالب :

- الجنس / العرق.
- الشهادة العلمية للأب والأم.
- اللغات الأخرى المستخدمة في المنزل.
- الخطط المستقبلية في التعليم والطموحات.
- الساعات التي تُمكث في مشاهدة التلفاز.
- الساعات التي تُمكث في إنجاز الأعمال المنزلية.
- الأدوات المستخدمة في المنزل للقراءة.

## ٣. إيرادات ونفقات التعليم :

- إجمالي النفقات لكل طالب.
- النفقات التعليمية لكل طالب.
- معدل الضرائب المدرسية.
- معدل الثروة لكل طالب.

## ٤. خصائص وملامح المعلمين :

- العمر.
- نسبة العاملين في مجال تخصصهم.
- نسبة الحاصلين على درجة علمية عالية.
- سنوات الخبرة في التعليم، الخبرة الإدارية.

## ● ثانياً: عناصر العملية التعليمية :

## ١. المنهج الدراسي :

- متطلبات المنهج الدراسي.
- عدد الطلاب المتحقيين بالمناهج الدراسية المختارة.

## ٢. المصادر المتوفرة من ذوى الاحتياجات الخاصة :

- عدد الطلاب الحاصلين على خدمات ذوى الاحتياجات الخاصة.

● ثالثاً: المخرجات :

١. إنجازات الطلاب:

— نتائج الاختبارات الأساسية.

— متوسط التقديرات.

— مساهمة الطلاب.

٢. متوسط الحضور اليومي :

— معدل التسرب.

— معدل تأجيل مواد المنهج الدراسي.

٣. اتجاهات الطلاب إزاء ما يدرسونه :

— مدى رضا الطلاب عن أدائهم الأكاديمي أثناء الدراسة.

● مؤشرات التعليم العالي في أستراليا:

برنامج جودة التعليم العالي بجامعة موناخ الأسترالية:

*Quality and Academic Program of Higher Education, Monash University*

تقوم جامعة موناخ بإعداد مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تهدف إلى قياس جودة التعليم من واقع البيانات المتاحة مثل توزيع درجات الطلاب ومعدلات نجاحهم ومعدلات التخرج بالجامعة. وقد تم دراسة هذه المؤشرات من خلال لجنة التعليم العالي بجامعة موناخ، حيث كان الهدف الأساسي هو الوصول إلى مجموعة محددة من المؤشرات الكمية التي تساعد على قياس ومتابعة الأداء، وذلك من واقع هدف الجامعة وهو "التمكن من تحديد وتعريف التعليم والتعلم ذي الجودة العالية، والتمكن من قياس التقدم والتحسين في جودة البرامج التعليمية"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Quality and Academic Programmer, Monash University  
<http://www.adm.monash.edu.au/cheq/academic/>

### أولاً: مؤشرات جودة التعليم:

تُعدُّ مؤشرات الجودة أحد المقاييس المستخدمة لرصد التغييرات الفعالة التى تطرأ على التعليم الجامعى، هذا بالإضافة إلى رصد عوائد التعليم والتدريس المرغوب فيها من قِبَل الجامعة. وتحتوى مؤشرات الجودة على مؤشرات كمية من واقع الإحصاءات والبيانات، ومؤشرات كيفية التى يتم الحصول عليه من واقع الاستبيانات والمسوح.

يتم إعداد هذه المؤشرات بالاعتماد على سلسلة زمنية لنحو أربع إلى خمس سنوات مما يسمح بالمقارنة على مدى الزمن وتحديد اتجاهات التطور. وفيما يلي عرض لمؤشرات جودة التعليم التى تقوم الجامعة بالاعتماد عليها فى القياس:

- المؤهلات والمهارات المطلوبة من الطلاب للالتحاق بالجامعة.
- رغبات الطلاب فى اختيار الجامعة.
- تقييم الطلاب لجميع الأقسام والوحدات بالجامعة أثناء الدراسة.
- تقييم الخريجين للدراسة بالجامعة (استبيان الخبرة بالمنهج الدراسى).
- تقييم المستوى الدراسى ورضا الطلاب (استبيان الخبرة بالجامعة).
- نسبة الطلاب إلى المدرسين بالجامعة.
- نسبة الطلاب الناجحين إلى إجمالى الطلاب المسجلين بالبرنامج.
- الأداء الأكاديمى للطلاب (إجمالى درجات الطلاب / متوسط الدرجات)، ويقصد به تقديرات الطلاب فى سنوات الدراسة.
- معدلات انتقال الطلاب بين السنوات الدراسية.
- معدلات التخرج من الجامعة (معدلات استكمال البرامج الدراسية بالجامعة).
- معدل الإقصاء (الاستبعاد).

- معدلات توظيف خريجي الجامعة.
- متوسط الدخل لخريجي الجامعة.
- تقييم أصحاب العمل لخريجي الجامعة.
- مؤشر التكلفة/ العائد من البرنامج.

#### ثانياً: منهجية حساب مؤشرات جودة التعليم العالى:

وفيما يلي عرض لمؤشرات جودة التعليم الجامعى السابقة بشيء من التفصيل، وذلك لتقديم توصيف للمؤشرات بشكل أكثر وضوحاً، مع بيان أهم المتغيرات والمكونات التى تشتمل عليها، وكيفية الحصول على البيانات ومنهجية الحساب.

- **المؤهلات والمهارات المطلوبة للالتحاق بالجامعة:** تتمثل المؤهلات والمتطلبات اللازمة للالتحاق بالجامعة فى ثلاثة متطلبات أساسية هى: العمر والمؤهلات الأكاديمية (كمجموع الدرجات بالشهادة النهائية للتعليم قبل الجامعى)، والشروط الخاصة باللغة الإنجليزية.
- **رغبات الطلاب فى اختيار الجامعة:** يتمثل هذا المؤشر فى نسب الطلاب الذين قاموا باختيار جامعة موناخ كـرغبة أولى ضمن رغباتهم فى اختيار الجامعة. وقد يشتمل المؤشر على بيانات الرغبة الثانية والثالثة للطلاب. كما يتم تحليل هذا المؤشر على مستوى كافة الأقسام والتخصصات بالجامعة.
- **تقييم الطلاب لجميع الأقسام والتخصصات بالجامعة أثناء الدراسة:** يُعبّر هذا المؤشر عن مدى رضا الطلاب عن المستوى الدراسى بالجامعة. ويتمثل فى مجموعة من المعايير التى يقوم الطالب بتقييم الدراسة بالأقسام على أساسها، وتقوم كل كلية داخل الجامعة بتحديد مجموعة المعايير الخاصة بها (من حيث أداء الأساتذة، واستخدام وسائل تكنولوجيا التعليم،...) والتى يستخدمها الطلاب فى التقييم، مع الأخذ فى الاعتبار أن جامعة موناخ سوف تقوم بتوحيد تلك المعايير فيما بعد حتى تسهل مقارنة مستويات رضا الطلاب عن الدراسة على مستوى الجامعة ككل.

- **تقييم المستوى الدراسي ورضا الطلاب:** تقوم جامعة موناخ بقياس رضا الطلبة الحاليين بالجامعة، من خلال الاستبيان الخاص بالطلاب والذي يعد مصدر جيد للبيانات عن كل مستوى دراسي في جميع مجالات الخبرة التي اكتسبها طلبة جامعة موناخ.
- **تقييم الخريجين للدراسة بالجامعة:** تقوم جامعة موناخ بقياس رضا الخريجين وخبرتهم بالتعليم الجامعي ومهاراتهم التي تم تطويرها، وذلك من خلال الاعتماد على استبيان يسمى باستبيان الخبرة بالمنهج الدراسي. يتم إعداد هذا الاستبيان عن طريق مجلس الخريجين الأسترالي، حيث يتم إرسال الاستبيان إلى جميع الخريجين بأستراليا عن طريق البريد.
- **نسبة الطلاب إلى المدرسين بالجامعة:** يُعدُّ هذا المؤشر أحد المؤشرات الفرعية الهامة التي يمكن قياس جودة التعليم بها، ولكن تعتمد درجة أهميته واستخداماته على مدى وضوح الغرض من هذا المؤشر وقياس هذا المؤشر نسبة الطلاب إلى المدرسين بالجامعة. وتمتلك جامعة موناخ البيانات التفصيلية عن التصنيف الأكاديمي، بحيث يقوم هذا التصنيف بتقسيم مهام الأكاديميين على النحو التالي: التدريس فقط، أو البحث، أو التدريس والبحث معاً.
- **استمارة استبيان لخبرات الطلاب:** يعتمد على استفتاء خبرات الطلاب الجامعيين إزاء الشؤون والمهام الإدارية، هذا بالإضافة إلى الخدمات المتاحة والمقدمة من قبل الجامعة أو الكلية.
- **نسبة الطلاب الناجحين إلى إجمالي الطلاب المسجلين بالبرنامج:** يعتمد هذا المؤشر في حسابه على نسبة الطلاب الذين اجتازوا البرنامج إلى إجمالي الطلاب المسجلين سواء كانوا راسبين، أو ناجحين.
- **الأداء الأكاديمي للطلاب:** تتدرج درجات الاختبارات من الأسوأ إلى الأفضل ممثلة في النقاط التالية: (٠ - ٢٥ - ٥٠ - ٧٥ - ١٠٠)، بينما تتدرج متوسط درجات النجاح من الأسوأ إلى الأفضل ممثلة في النقاط التالية (٠ - ١ - ٢ - ٣ - ٤). وتختلف معايير الأداء الأكاديمي ما بين المؤسسات، والمنظمات.

يعتمد مكتب الإحصاء بجامعة موناخ على ليكرت خماسى الدرجات ، بحيث تتدرج متوسط الدرجات من الأسوأ إلى الأفضل ممثلة فى النقاط التالية (٠ - ١ - ٢ - ٣ - ٤). بينما تعتمد جامعات أخرى على ليكرت سباعى الدرجات.

— معدلات انتقال الطلاب بين السنوات الدراسية: يعتمد هذا المؤشر على قياس نسبة الطلاب المقيدىن خلال السنة الدراسية الحالية بالنسبة لإجمالى الطلبة المقيدىن خلال السنة الدراسية التالية كما يتضمن هذا المؤشر، معدل انتقال الطلبة من كلية ما إلى الأخرى.

— معدلات التخرج من الجامعة: يُعدُّ هذا المؤشر أحد المؤشرات والتى يمكن استخدامها بالفعل لتعكس جودة التعليم الجامعى، حيث يمكن قياسها بواسطة النتائج النهائية للطلاب، وحجم الخريجين. ويُعدُّ هذا النوع من المؤشرات الأكثر دقة وتفصيلاً. ويُمكن قياس معدل الطلبة الباقىن على مستوى البرنامج الدراسى، من خلال رصد حجم الطلبة الباقىين للإعادة على مستوى البرنامج الدراسى للطلاب كل على حدة.

— معدل الإقصاء: ويتم حسابه عند تعذر الطلبة عن تقديم أسباب الاعتذار عن حضور الاختبارات، ففى هذه الحالة يتم استبعادهم من إجمالى الطلاب.

— معدلات التوظيف لخريجى الجامعة: يتم حسابه بالاعتماد على مسح الخريجين، والذى يعد أحد المسوح القومية التى يقوم بها مجلس القوى العاملة الأسترالى. ويقوم هذا المجلس بإعداد مسح للخريجين بعد تخرجهم بأربعة أشهر، ويتضمن المسح بعض الأسئلة التى تعكس طبيعة ونوعية العمل الذى التحق به. هذا بالإضافة إلى سؤال المبحوثىن عن ما إذا قاموا بأى دراسات أخرى تلحق بدراستهم فى الجامعة.

— متوسط الدخل لخريجى الجامعة: يعتمد هذا المؤشر فى بياناته على مسح الخريجين، حيث يقوم بسؤال المبحوثىن عن متوسط الدخل الحالى ومقارنته بالعام السابق عليه، هذا بالإضافة إلى رصد متوسط الدخل الذى قد حصل عليه ولأول مرة.



— **تقييم أصحاب العمل لخريجي الجامعة:** يُجرى هذا المسح مع مجموعة من أرباب العمل، بغرض معرفة اتجاهاتهم ومتطلباتهم التي يجب توافرها في الخريجين الجدد، هذا بالإضافة إلى قياس معدل تشابه هذا الطلب مع عرض جامعة موناخ من الخريجين.

تكمن أهمية المسح للتعرف على آراء أرباب العمل تجاه الخريجين، من حيث: مهارات الاتصال والتفاوض، القدرة على تعلم مهارات جديدة، القدرة على البحث والتطوير، والقدرة على حل وتحليل المشكلات، القدرة على تطبيق تقنيات التكنولوجيا في مجال العمل، والقدرة على ابتكار أفكار جديدة.

وهذا إلى الجانب مدى قدرة العامل على فهم وتقبل طبيعة العمل، والقدرة على المثابرة في العمل وإنجاز المهام المرجوة في الوقت السديد. ولم يتجاهل المسح المهارات الإدارية التي لا بد أن يتميز بها الخريجين، والقدرة على العمل تحت ضغط وإنجاز الأعمال المرجوة بكفاءة.

يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الجادة التي استخدمتها جامعة موناخ من أجل تقييم خريجي جامعتها، ومقارنتهم بأقرانهم في الجامعات الأخرى، حتى يتسنى للجامعة ابتكار مناهج علمية مبتكرة وفقاً للتغيرات التي طرأت على سوق العمل.

— **مؤشر التكلفة/ العائد من البرنامج:** يعد نجاح البرامج التدريبية الممولة للطلاب أحد المقاييس الهامة التي تُعبر عن جودة إدارة البرامج المقدمة. ولذا لا بد من مراعاة جانبيين هاميين إلا وهما الجانب الكمي، والكيفي عند تمويل البرامج التدريبية والدراسية ومدى الفوائد التي سيحصل عليها الطالب منها. ولا بد أن نأخذ في اعتابارنا ما إذا كان تخفيض تكلفة البرامج الدراسية والتدريبية له أثر على جودة البرامج المقدمة للطلاب من خلال تحليل التكلفة والعائد من كل برنامج على حدة.

## ٢.٢.١ تجارب بعض الدول النامية:

يتعين على الدول النامية الاهتمام بتطوير منظومة التعليم العالي بها حتى تصبح قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، حيث إن الصراع القادم سوف يكون صراع علمى ومعرفى، فالدول الأكثر علما ومعرفةً والتي تضع قضية تطوير التعليم على رأس أولوياتها، هى الدول الأكثر قدرة على المنافسة وهى القادرة على تبوء مكانة عالية فى المجتمع الدولى، أما الدول التى لن تضع قضية التعليم على رأس أولوياتها سوف تعاني من التعثر فى كل مجالات التنمية، وبالتالى لن تستطيع أن تواجه تحديات القرن الحادى والعشرين.

وفيما يلي عرض بعض التجارب الدولية لعدد من الدول النامية فى مجال إعداد مؤشرات لقياس نظام التعليم العالى وقياس جودته.

### • مؤشرات التعليم العالى فى الهند

#### أولا: مؤشرات قياس الأداء لمؤسسة التعليم العالى فى الهند

#### *Performance Indicators of an Institute of Higher Education*

تعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء العملية التعليمية والتي قام بإعدادها جامعة المرأة فى الهند، حيث تتكون هذه المؤشرات من متغيرات إحصائية وغير إحصائية، تُقدم قياس موضوعى لأداء وإنجازات معهد التعليم العالى، وتتكون هذه المؤشرات من مؤشرات فرعية تعكس رضا المستخدمين، أو الشروط الواجب توافرها للالتحاق بالمعهد، أو توسيع نطاق المشاركة أو معدل بقاء الطلاب، والبحث والتطوير ودراسة أوضاع تشغيل الخريجين، ومظاهر التغيير فى سلوكهم وقيمهم. وتهدف هذه المؤشرات إلى قياس مدى كفاءة النظم المتبعة من قبل المؤسسات لإفادة جميع الأفراد بمختلف قدراتهم للالتحاق بالتعليم العالى<sup>١</sup>.

<sup>1</sup> Chande, S.,(2003), "Performance Indicators of an institute of Higher Education", Sir Vithaldas Thackersey College of Home Science (Autonomous and reaccredited by NAAC) S.N.D.T, Women's University, Mumbai , India.

### أولاً: أهداف مؤشرات قياس الأداء:

- توفير معلومات موثوق بها عن طبيعة وأداء المؤسسات التعليمية.
- تكشف عن وجود عدد من جوانب تجربة الطالب في مؤسسات التعليم العالى.
- السماح بالمقارنات بين المؤسسات حيثما كان ذلك مناسباً، حيث تمكن هذه المؤشرات من توفير قدر من الملامح المشتركة لمؤسسات التعليم العالى فضلاً عن تنوعها.
- تمكين المؤسسات من قياس الأداء الخاص بها، والقدرة على تطوير وصياغة السياسات العامة.
- المساهمة في توفير المساءلة العامة لمؤسسات التعليم العالى.
- تساهم المعلومات المتاحة في توجيه الطلاب على الصعيد المحلى والعالمى وآبائهم وغيرهم من اختيار المؤسسات اللائقة لالتحاق أبنائهم بها.
- إيضاح التباينات الموجودة داخل مؤسسات التعليم العالى المختلفة.
- مساءلة الحكومة عن الأموال التى تقدمها لهذه المؤسسات لتطوير سياسات التعليم العالى فى المستقبل.

● **ثانياً: أنواع مؤشرات قياس الأداء:** تتنوع مؤشرات الأداء ما بين المؤشرات الكمية، والمؤشرات الكيفية، والجمع بين المؤشرات الكمية والكيفية، على النحو التالى:

- **مؤشرات قياس الأداء من خلال قياس أداء الطلاب:** تهدف هذه المؤشرات إلى رصد الوضع الفعلى للطلاب، حيث تُغطى هذه المؤشرات مدى رضا الطلاب عن المؤسسة التعليمية، ومدى تجاوبهم ومشاركتهم فى الأنشطة اللادراسية. وفيما يلى عرض موجز لهذه المؤشرات:
  - رصد أداء الطلاب فى الامتحانات النهائية وغيرها من الامتحانات.
  - مدى مشاركة الطلاب فى الأنشطة غير الدراسية (التي لا تتضمنها المناهج الدراسية).
  - إرسال الطلاب ملاحظاتهم عن الكلية أو المؤسسة التعليمية التابع لها.
  - معدل القيد الإجمالى، ومعدل التسرب.

■ وعى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالأحداث الخارجية فى المجتمع.

— مؤشرات قياس الأداء من خلال قياس أداء أعضاء هيئة التدريس: تهدف هذه المؤشرات إلى

استعراض مدى كفاءة أعضاء هيئة التدريس، ومشاركتهم فى الأنشطة الأكاديمية، والعلاقات التى تربطهم بأقرانهم من أعضاء هيئة التدريس والموظفين، وإجمالى عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين فى مؤسسات التعليم العالى. وفيما يلى عرض موجز لهذه المؤشرات:

■ شكل العلاقة القائمة بين الموظفين والطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

■ برامج التنمية والارتقاء بأعضاء هيئة التدريس (من خلال دورات تدريبية للارتقاء بأداء أعضاء هيئة التدريس).

■ مدى المشاركة فى الحلقات النقاشية وورش العمل والمؤتمرات كشخص مرجعى أو مشارك فى الدورة.

— مؤشرات قياس الأداء من خلال مؤشرات قياس أداء المؤسسات التعليمية: تهدف هذه

المؤشرات إلى قياس مدى كفاءة النظم المتبعة من قِبل المؤسسات لإلحاق أكبر عدد من الطلاب بالتعليم العالى على اختلاف قدراتهم، من خلال مجموعة من المؤشرات تعمل على قياس تسهيلات ووضع البنية التحتية للمباني والمؤسسات التعليمية، وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين، هذا إلى جانب عدد الطلاب المقيدين، والأنظمة التعليمية المختلفة المتبعة من قبل هذه المؤسسات، والبيئة الاجتماعية للطلاب، والدورات التدريبية التى يحصل عليها الكوادر المختصة، وبيئة العمل المحيطة بالأفراد. وفيما يلى عرض موجز لهذه المؤشرات:

■ توفير البنية التحتية اللازمة حتى يتسنى للطلاب ممارسة الأنشطة اللازمة خلال السنة الدراسية كتوافر المكتبات، والغرف والفضاء لممارسة الأنشطة التى لا تتضمنها المناهج الدراسية، ومعامل الحاسب الآلى وغيرها من عيادات طبية للإسعافات والطوارئ، وذلك بالتعاون مع قطاعات الصناعة المعنية.

■ تهيئة مناخ ملائم للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

- تطوير أنشطة الرصد والتقييم بغرض تحديد مواطن القوة والضعف فى نظام تقييم عمل المؤسسة.
  - نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس.
  - مدى سرعة أو بطء الرد على الشكاوى المقدمة من أفراد المؤسسة التعليمية.
- مؤشرات قياس الأداء من خلال مؤشرات الأبحاث: تهدف هذه المؤشرات إلى استعراض الأبحاث المعدة من قبل المؤسسات التعليمية، والأوراق العلمية المنشورة بالتعاون مع مراكز بحثية فى هذا المجال. وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤشرات:
- مدى قيام المؤسسة التعليمية بمهام أو أنشطة بحثية والقدرة على نشرها.
  - مدى قدرة المؤسسة التعليمية على تقديم المساندة فى الأعمال الاستشارية للجهات.
- مؤشرات قياس الأداء من خلال قياس مخرجات الالتحاق بالمؤسسة التعليمية: تهدف هذه المؤشرات إلى استعراض المؤشرات التى تعمل على قياس فرص العمالة المتاحة للطلاب كنتاج لالتحاقهم بهذه المؤسسات التعليمية، وإجراءات البحث عن وظيفة، وفرص التوظيف للخريجين. وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤشرات:
- مدى قيام المؤسسة التعليمية بمهام أو أنشطة بحثية والقدرة على نشرها.
  - متابعة طلاب الدراسات العليا على مستوى أنحاء العالم فى الهند والخارج.
- مؤشرات قياس الأداء من خلال قياس، مدى كفاءة المنهج الدراسى: تهدف هذه المؤشرات إلى استعراض المؤشرات التى تقوم بدراسة المواد الدراسية وفقاً للاحتياجات المتغيرة، والمرونة، واختيار الموضوعات. وفيما يلي عرض موجز لهذه المؤشرات:
- وضع المناهج الدراسية وفقاً للاحتياجات والأولويات التى تساعد على ارتقاء وتنمية مهارات المجتمع.
  - وضع الرؤى والأهداف المحددة والمرجوة.

— مؤشرات قياس الأداء من خلال قياس المؤشرات المالية: تهدف هذه المؤشرات إلى استعراض المنح التي تُقدم من قبل الحكومة وغيرها من الجهات الممولة للمؤسسة التعليمية، والموارد التي تحصل عليها المؤسسة بواسطة الدورات التدريبية التي تعقدتها في النواحي الاستشارية، وتنمية المهارات.

### ثانياً: مؤشرات قياس جودة التعليم العالي بالهند

منذ أكثر من نصف قرن بدأت الحكومة الهندية في التخطيط لتطوير التعليم العالي في البلاد وخاصة مع إنشاء لجنة المنح الجامعية عام ١٩٥٣. وقد برزت عدة قضايا حول تطوير التعليم العالي أهمها الإنصاف في التعليم العالي وجودة التعليم العالي المتاح.

وقد تم وضع سياسات وتنفيذها من خلال استراتيجيات لمعالجة تلك القضايا، وذلك من خلال وضع "السياسة الوطنية للتعليم" عام ١٩٨٦ وبرنامج العمل لعام ١٩٩٢. هذا وتهدف سياسات التعليم العالي في الهند إلى إزالة الفجوة بين التعليم العالي واحتياجات الدولة، وبالتالي يصبح التعليم العالي من أهم أدوات التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. هذا ما تم مناقشته في جامعة مومباي في الهند في محاضرة عن قضايا التعليم العالي في الهند.

تتميز مؤشرات التعليم العالي في الهند بالبساطة وعدم التعقيد، فهي مؤشرات بسيطة غير مركبة تعكس تطور أعداد الجامعات والكليات، وتطور نسب القيد بالجامعات. وتتمثل أهم مؤشرات التعليم العالي في الهند في عدة مؤشرات هي<sup>١</sup>:

- تطور عدد الجامعات (جامعات مركزية، جامعات حكومية، جامعات اعتبارية، جامعات خاصة)، هذا بالإضافة إلى رصد تطور عدد الكليات.
- نسبة القيد الإجمالي: قياس مستوى الالتحاق بالتعليم العالي عن طريق نسبة الأشخاص المسجلين في برامج التعليم العالي إلى السكان في الفئة العمرية ١٨-٢٣ عام. يتم تقسيم نسب

<sup>1</sup> Thorat, S., (2006), "Higher Education in India: Emerging Issues Related to Access, Inclusiveness and Quality", Nehru Memorial Lecture, University of Mumbai, Mumbai, India.

القيود وفقا لكلا من: الريف والحضر، الأقاليم المختلفة، الديانات المختلفة، النوع، المستوى الاقتصادي.

- نسبة القيد الصافي: يقيس مستوى الالتحاق بالتعليم العالي للأشخاص في سن ١٨-٢٣ عام.
- نسبة الالتحاق: يقيس مستوى الالتحاق للأفراد الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوي.
- مؤشر الجودة: يعتمد مؤشر الجودة على مؤشرين الأول هو معدل القيد الإجمالي حيث يتم قياس تفاوت هذا المعدل بين الريف والحضر وبين الذكور والإناث، وبين أصحاب المستويات الاقتصادية المختلفة، وبين أصحاب الديانات المختلفة. أما المؤشر الآخر فهو جودة التعليم المتاح، وتقاس الجودة عن طريق قياس المقومات المادية للجودة والتي تتمثل في توافر عدد من المقومات وهي:

- مكتبة.
- مركز حاسب آلي.
- مركز طبي.
- مركز رياضي.
- فنادق.
- بيت ضيافة.
- مساكن للأساتذة.
- قاعة للعلماء.
- مراكز رعاية.
- مركز لياقة بدنية.
- حجرات للندوات والمؤتمرات.

هذا ويتم قياس مؤشر التفوق لكل من: الجامعات، المراكز البحثية الملحقة بالجامعات، الكليات، وأقسام الجامعات.

## • مؤشرات التعليم العالي في إيران:

### مؤشرات قياس جودة التعليم العالي في إيران:

#### *Measuring Higher Education Quality: A Case Study of the I.R. Iran*

قامت جامعة طهران بإعداد دراسة حول مؤشرات التعليم العالي بإيران، وقد تم تقسيم مؤشرات التعليم العالي في إيران إلى نوعين من المؤشرات، الأولى مؤشرات تقيس معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، أما المؤشرات الأخرى فهي مؤشرات تقيس جودة التعليم العالي في إيران.<sup>1</sup>

— مؤشرات الالتحاق بالتعليم العالي: يتم قياس الالتحاق بالتعليم العالي عن طريق مؤشرين، على النحو التالي:

- معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي: المقيدون بالتعليم العالي كنسبة من إجمالي الشباب في المرحلة العمرية ١٨-٢٤ عام.
- معدل التحاق الطلاب الجدد بالتعليم العالي كنسبة من إجمالي الطلاب المتقدمين للقبول.

— مؤشرات قياس جودة التعليم العالي: هناك أسلوبان يمكن من خلالهما قياس جودة التعليم العالي:

- قياس مدى تحقيق التعليم العالي للأهداف المعلنة ويطلق عليه التقييم الذاتي.
- الالتزام بالمعايير الدولية المحددة مسبقاً.

اتبعت إيران الأسلوب الأول لقياس جودة التعليم العالي، حيث قامت بإعداد ٣٢ مؤشر تقيس جودة التعليم العالي، على النحو التالي:

- ١٠ مؤشرات لقياس الهيكل التنظيمي، الموظفين، المرافق والموارد.
- ٦ مؤشرات لقياس المجتمع الطلابي

<sup>1</sup> Bazargan A.,(2000), "Measuring Access to Higher Education and Higher Education Quality: A Case Study of the I.R.", *Statistique, Développement et Droits de l'Homme (IAOS)*, Montreux, 4. – 8. 9. 2000, Iran.



- ٦ مؤشرات لقياس جودة البرامج التعليمية
- ٦ مؤشرات لقياس عمليات التدريس والتعليم
- ٤ مؤشرات خاصة بالخريجين

ومؤخراً تم إضافة هذه المؤشرات لتصبح نحو ٣٦ مؤشراً:

■ ١٠ مؤشرات مدخلات

■ ١٧ مؤشرات العملية

■ ٩ مؤشرات مخرجات

تضمن الكتاب الإحصائي السنوي لإيران عام ١٣٨٤ وفقاً للتقويم الإيراني، عدد من المؤشرات السابقة الخاصة بالتعليم العالي والتي تهتم بقياس جودة التعليم العالي، وهي:<sup>١</sup>

#### — مؤشرات أعضاء هيئة التدريس:

- توزيع أعضاء هيئة التدريس كامل الوقت أو بعقود بالجامعات والمعاهد العليا بإيران حسب النوع.
- توزيع أعضاء هيئة التدريس كامل الوقت أو بعقود بالجامعات والمعاهد العليا بإيران حسب الرتبة.
- توزيع أعضاء هيئة التدريس بجامعة أزد الإسلامية حسب النوع.

#### — مؤشرات الطلاب:

- توزيع طلاب الجامعات والمعاهد العليا بإيران وفقاً للنوع.
- توزيع طلاب جامعة أزد الإسلامية وفقاً للنوع.
- توزيع طلاب الجامعات والمعاهد العليا وفقاً للتخصص الدراسي والنوع والمستوى الأكاديمي.

<sup>1</sup> Statistical Centre of Iran - <http://eamar.sci.org.ir/>

- توزيع طلاب جامعة أزداد الإسلامية وفقا للتخصص الدراسي والنوع والمستوى الأكاديمي.
- توزيع طلاب الجامعات والمعاهد العليا وفقا للمدينة والنوع.
- توزيع طلاب جامعة أزداد الإسلامية وفقا للمدينة والنوع.

#### — مؤشرات الخريجين:

- توزيع خريجي الجامعات والمعاهد العليا وفقا للتخصص الدراسي والنوع والمستوى الأكاديمي.
- توزيع خريجي جامعة أزداد الإسلامية وفقا للتخصص الدراسي والنوع والمستوى الأكاديمي.
- توزيع خريجي الجامعات والمعاهد العليا وفقا للمدينة والنوع.
- توزيع خريجي جامعة أزداد الإسلامية وفقا للمدينة والنوع.

#### • مؤشرات التعليم العالي في تونس

تسعى تونس لتطوير وإصلاح منظومة التعليم العالي بها، وترى أن الإصلاح في التعليم لا يقتصر على توفير فرص العمل فقط، وإنما أيضا تعزيز قدرات الفرد على إيجاد فرص عمل بنفسه، أو الانتقال من عمل إلى آخر أو الارتقاء في مساره المهني. فعالم اليوم تتغير فيه المعارف والتكنولوجيات بسرعة، فتظهر صناعات، وتندثر أخرى، وتبرز مهن جديدة وتتقادم مهن أخرى. لذا أصبح من الضروري أن تواكب الجامعة كل هذه التغيرات، وأن يكون للتعليم الجامعي المرونة الضرورية للتأقلم بسرعة مع هذه الوضعيات الحديثة والمستحدثة، وإعداد أجيال الطلبة لمهن قادمة. فأصبح التوجه الجديد للتعليم العالي هو تكريس مبدأ العمل، ويتجلى هذا المبدأ خاصة من خلال<sup>١</sup>:

- إنشاء المعاهد ذات التكوين القصير: معاهد الوسائط المتعددة (الملتيميديا)، ومعاهد الفنون والحرف، ومعاهد الدراسات التطبيقية في الإنسانيات، ومعاهد التكنولوجيات الطبية، ومعاهد البيوتكنولوجي، ومعاهد اللغات المطبقة في الأعمال والسياحة، والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية. والغاية من كل هذه الإجراءات، تشغيل خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات

<sup>١</sup> عبد السلام دق، (٢٠٠٤)، "التحديث في التعليم ... تونس أنموذجاً"، مجلة أفكار، مجلة فكرية إلكترونية، مايو ٢٠٠٤.

العليا. فإحداث هذا النوع من المعاهد مردّه أنها تستجيب لضرورة اقتصادية ولحاجة تكوينية ذات انعكاس مباشر على التشغيل، وهذا رهان لا بد من كسبه. ولا يمكن كسبه إلا بالتحديث والإصلاح، وهو ما يتمّ فعلا.

— استحداث شعبَ جديدة وتنويعها حسب متطلبات الاقتصاد الوطني أي حسب طلبات المؤسسات الاقتصادية وخصوصية جهات الاقتصاد الوطني. فالتطور الحادث في عدد الطلبة والتغيّرات التي يشهدها سوق العمل جعل الدولة تسعى إلى تطوير التكوين وتحديثه في الجامعة التونسية بما ينمّي قابلية التشغيل، لذلك تمّ العمل على تنويع الاختصاصات في الجامعات التونسية، وذلك بإدراج اختصاصات جديدة وحديثة تتلاءم والمتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية في المجال، فارتفع عدد الشعب إلى ٨٦١ شعبة، منها ٢٥٪ من الشعب القصيرة والتي أصبحت - كما أسلفنا الذكر - من أكثر الشعب المطلوبة في سوق العمل.

تقدم تونس عدة حوافز لإعانة أصحاب الشهادات العليا لعمل مشاريع ومؤسسات خاصة. فكرست في الجامعة التونسية ثقافة إنشاء المؤسسات الخاصة، وأصبحت موادّ تدرس في الكليات وفي المعاهد العليا، كل ذلك لتحفيز روح المبادرة في خلق مشاريع خاصة. إذ أصبحت الجامعات التونسية تفكّر وتهتمّ بمن يتخرّج، وكيف يتخرّج، وهو ما يتطلب إقناع خريجي الجامعات بضرورة التوجه أكثر لإنشاء المؤسسات الخاصة، وللعمل المستقل.

هذا وقد قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا بتونس بإعداد مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، تمثلت هذه المؤشرات فيما يلي<sup>١</sup>:

#### — مؤشرات الطلبة:

- تطور عدد الطلاب بالتعليم العالي خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦).
- تطور طلبة قطاعات الهندسة والعلوم خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦).

<sup>١</sup> وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، "مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا"، نوفمبر ٢٠٠٧، الجمهورية التونسية.

- تطور نسبة الالتحاق بالتعليم العالي للفئة العمرية (٢٠-٢٤) عام، خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦).
- تطور عدد الطلاب حسب النوع خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦).
- نسبة الطالبات من إجمالي الطلاب مقارنات دولية للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- الطلاب التونسيون الممنوحون بالخارج حسب بلد الدراسة للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- الطلاب التونسيون بالخارج غير الممنوحين بالخارج (الحاصلون على شهادة عدم التمتع بمنحة) للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- الطلاب الأجانب الدارسين في تونس للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- توزيع الطلاب حسب الشعب (تصنيف دولي CITE)<sup>١</sup> للعام الجامعي ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- تطور عدد الطلاب في الشعب القصيرة (دراسة لمدة سنتين) خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦).
- تطور عدد الموجهين الجدد إلى الشعب القصيرة في الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦).
- تنويع الشعب وتطوير الشعب القصيرة في التعليم العالي في الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦).
- توزيع خريجي التعليم العالي في مختلف القطاعات حسب الشعب (تصنيف دولي CITE)<sup>٢</sup> يونيو ٢٠٠٧.

<sup>١</sup> يتضمن التصنيف الدولي CITE لشعب الطلاب، الشعب التالية: تصرف، علوم الإعلام والاتصالات، هندسة وتقنيات مماثلة، اللغات والإنسانيات التطبيقية، الآداب والعلوم الإنسانية، علوم اقتصادية واقتصاد كمي، حقوق، الصحة، علوم فيزيائية، فنون وحرف، علوم الحياة، محاسبة، الرياضيات والإحصاء، فلاحه وغابات وصيد بحري، علوم اجتماعية وسلوكيات، سياحة ترفيهية رياضة وخدمات، هندسة التعمير والبناءات، الصحافة وعلوم الأخبار، صناعات تحويلية وصناعات معالجة، علوم التربية، خدمات النقل، تكوين المكونين، وعلوم بيطرية.

<sup>٢</sup> يتضمن التصنيف الدولي CITE لشعب الخريجين، الشعب التالية: التجارة وإدارة المؤسسات، العلوم الإعلامية والمواصلات، اللغات والإنسانيات التطبيقية، هندسة وتقنيات مماثلة، الصحة، حقوق، فنون وحرف، علوم فيزيائية، علوم الحياة، سياحة ترفيهية رياضة وخدمات، فلاحه غابات وصيد. علوم اجتماعية وسلوكيات، الرياضيات والإحصاء، هندسة التعمير والبناء، علوم اقتصادية واقتصاد كمي، الصحافة وعلوم الأخبار، تكوين المكونين، صناعات تحويلية وصناعات معالجة، علوم التربية، خدمات النقل، وعلوم بيطرية.

■ توزيع الخريجين حسب التصنيف الدولى (تصنيف دولى CITE) ونوع الشهادة<sup>١</sup> يونيو ٢٠٠٧.

- تطور عدد خريجي التعليم العالى فى قطاعات الهندسة والعلوم فى الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧).
- تطور عدد خريجي التعليم العالى فى الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧).

#### — الشُّعب والشهادات:

- شعب التعليم العالى<sup>٢</sup> عند الدخول حسب الجامعة ونوع الشهادة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- اختصاصات التعليم العالى عند التخرج ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- اختصاصات التعليم العالى بدون إعادة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- تطور عدد الطلبة فى الاختصاصات الواعدة (الإنسانيات التطبيقية - الإعلامية و الوسائط المتعددة والاتصال- الفنون والحرف) فى الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧).
- تطور توزيع طلبة الكليات الإعلامية والوسائط المتعددة والاتصال حسب الجامعة فى الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٦/٢٠٠٧).
- مجموع الشعب القصيرة عند الدخول عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- نسبة الطلاب الجدد الملتحقين بالشعب القصيرة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- نسبة الشعب القصيرة من مجموع الشعب عند الالتحاق لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- مجموع شهادات الشعب القصيرة التى حصل عليها خريجي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- نسبة شهادات الشعب القصيرة من مجموع الشهادات عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- نسبة المتخرجين من الشعب القصيرة إلى إجمالى الخريجين عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

<sup>١</sup> نوع الشهادة تشمل: المعلمون، الأستاذية، شهادة الاختصاص، الطب والصيدلة، والهندسة.

<sup>٢</sup> شعب التعليم العالى تشمل: مرحلة تحضيرية، الإجازة التطبيقية، الإجازة الأساسية، الشهادة الجامعية للتكنولوجيا، الإجازة التطبيقية، تقنى سامى للصحة، علوم التمريض، شهادة الدراسات التكنولوجية العليا، الشهادات القصيرة بسنتين، الأستاذية، شهادات وطنية طب، صيدلة، طب أسنان، طب بيطرى، والشهادات الأخرى (هندسة معمارية، فنون، حرف، معلمون).

### – مؤشرات أعضاء هيئة التدريس:

- المدرسون كامل الوقت بمؤسسات التعليم العالي حسب الجامعة ونوع الانتداب والنوع والرتبة<sup>١</sup> عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- الأساتذة الزائرون (كفاءات تونسية وكفاءات أجنبية) في الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ – ٢٠٠٦/٢٠٠٧).
- تطور إطار التدريس في جميع الرتب في الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ – ٢٠٠٦/٢٠٠٧).
- تطور عدد المدرسين (كامل الوقت) حسب الرتبة في الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ – ٢٠٠٦/٢٠٠٧).

### – انتشار مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي:

- تطور عدد الطلاب حسب الجامعات في الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ – ٢٠٠٦/٢٠٠٧).
- عدد مؤسسات التعليم العالي والبحث موزعين وفقا للولايات في الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ – ٢٠٠٦/٢٠٠٧).
- توزيع المؤسسات والطلاب الجدد حسب الجامعة عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

<sup>١</sup> الرتبة تشمل: أستاذ محاضر، أستاذ مساعد، تكنولوجي، مساعد تكنولوجي، طب جامعي، أستاذ تعليم ثانوي، رتب أخرى.

### – التمويل :

- تطور ميزانية التعليم العالي في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٧.
- تطور ميزانية التعليم العالي من ميزانية الدولة والنتائج المحلّية الخام في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٧.

### – الشراكة :

- اتفاقات الشراكة مع الجامعات الأجنبية عام ٢٠٠٦.
- عدد المنح المقدمة للجمعيات العلمية في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٦.

### – التعليم العالي الخاص :

- توزيع عدد الطلاب في التعليم العالي الخاص حسب المؤسسات.
- توزيع الطلاب في اختصاصات علوم الإعلام والاتصالات بالقطاع الخاص عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

### – الخدمات الجامعية :

- توزيع المدن الجامعية والمقيمين بها وفقاً للولايات.
- المنح والقروض.

### – التعليم البيداغوجي الرقمي<sup>١</sup> :

- تكوين الأساتذة والمكونين والتقنيين والإداريين :
  - عدد المدرسين والمسؤولين عن التعليم عن بعد وبمختلف أنشطة الجامعة.
  - عدد الأساتذة والمكونين والتقنيين الذين تم تكوينهم في مجال الكتابة التفاعلية للدروس البيداغوجيا الرقمية.

<sup>١</sup> التعليم التكنولوجي عن بعد

- عدد التقنيات التي تم تكوينها في مجال تقنيات التعليم عن بعد.
- عدد المحاضرات المرئية التي تم تنظيمها مع جامعات تونسية.
- إنتاج المحتوى البيداغوجي الرقمي.
- التكوين المندمج عن بعد.
- عدد الطلاب والمدرسين المسجلين بتطبيق "الموارد البيداغوجية الموضوعة على الخط" RPL.
- عدد الطلاب المسجلين بوحدات التدريس عن بعد كدعم للتعليم الانتظامي.
- عدد الطلاب المسجلين للحصول على الشهادة العليا للدراسات التكنولوجية.
- عدد الطلاب المسجلين بالماجستير المهني " المهن عن بعد " .
- التعليم عن بعد الشامل:
  - عدد الطلاب المسجلين للحصول على الشهادة العليا للدراسات التكنولوجية.
  - عدد الطلاب المسجلين بشهادة الماجستير المهني " العلوم الاستشرافية المطبقة " M2PA.
  - عدد الطلاب المسجلين بشهادة "الماجستير المهني" MP2ND
  - عدد الطلاب المسجلين بشهادة الإجازة للأساليب الإعلامية المطبقة في مجال "التصرف في المؤسسات" E-miage.
  - عدد الأساتذة الحاصلين على شهادة الإعلامية والإنترنت C21 ، والمرشحين للدورة التكوينية الرابعة لإجتياز شهادة C21.

### ٣. ١ مؤشرات التعليم العالي من واقع منظمة اليونسكو

#### *UNESCO Higher Education Indicators*

تهدف منظمة اليونسكو إلى إعطاء الدول الأعضاء في المنظمة المبادئ التوجيهية لرصد أداء مؤسسات التعليم العالي بالدول وفقا للإعلان العالمي WCHE وخطط العمل ذات الأولوية على المستويات الوطنية والنظم المؤسسية على الصعيد الدولي من خلال المؤشرات الإحصائية الدولية الخاصة بالتعليم العالي<sup>١</sup>، وتتميز مؤشرات الأداء المختارة بما يلي:

<sup>1</sup> John Fielden and Karen Abercromby (2001), UNESCO, " Accountability and International Co-operation in the Renewal of Higher Education" Paris 2001.



- التركيز بشكل خاص على مبدأ قياس أداء التعليم العالى.
- تستخدم على المستوى الدولى (البنك الدولى، منظمة التعاون الاقتصادى وعملية التنمية فى الميدان الاقتصادى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، التقارير الإحصائية التى تنشرها منظمة اليونسكو والهيئات الأخرى).
- تهتم بالتعاون الدولى فى التعليم العالى لتلبية احتياجات البلدان النامية.
- تم التوصل فى عام ١٩٩٧ إلى ثلاثة أنواع مختلفة من المؤشرات هم:
- المؤشرات البسيطة: يتم التعبير عنها فى شكل أرقام مطلقة، وتتميز بأنها تقدم تقديرات غير متحيزة.
- مؤشرات الأداء: تتميز بأن لها فترة مرجعية، وتستخدم فى عقد المقارنات.
- المؤشرات العامة: هى المؤشرات المستمدة من خارج المؤسسات، وهى فى الأغلب آراء تم التوصل إليها من خلال المسح الإحصائى العام.
- انصب اهتمام منظمة اليونسكو فى هذه الدراسة على عدد من المؤشرات، تتضمن مؤشرات بسيطة ومؤشرات الأداء والمؤشرات العامة، وهى مؤشرات يمكن من خلالها تقييم أداء التعليم العالى فى الدول المختلفة.
- مؤشرات المشاركة فى التعليم العالى وتتكون من أربعة مؤشرات:
  - عدد طلاب التعليم العالى لكل مئة ألف من السكان وفقاً للنوع.
  - المعدل الصافى لالتحاق الطلاب الجدد بالتعليم العالى وفقاً لكل من النوع وطريقة المشاركة والتوزيع العمرى.
  - نسبة مشاركة الأفراد فى عمر (٢٥-٦٤) عام فى التعليم العالى والتدريب، ومتوسط عدد ساعات مشاركتهم خلال العام الدراسى السابق وفقاً لنوع التدريب ومستوى

التعليم. والتوصل للأسباب التى تحول دون استمرار التعليم والتدريب لمن أراد أن يستكمل التدريب أو التعليم.

— مؤشرات تعكس العلاقة بين مؤسسات التعليم العالى والبحث والتطوير، وتتضمن:

- نسبة الإنفاق على البحث والتطوير فى التعليم العالى كنسبة من إجمالى الإنفاق المحلى على البحث والتطوير.
- عدد العاملين فى البحث والتطوير وفقاً لتخصصاتهم.
- الإنفاق على البحث والتطوير وفقاً للقطاع.
- عدد العلماء والمهندسين العاملين فى مجال البحث والتطوير وفقاً للقطاع.

— مؤشرات تعكس مدى الاهتمام بالتعليم العالى على مستوى المنظومة التعليمية ككل، وتتضمن:

- الإنفاق العام على التعليم العالى كنسبة من الناتج القومى الإجمالى وكنسبة من إجمالى الإنفاق العام.
- الإنفاق الجارى العام على التعليم وفقاً للمستوى التعليمى.
- معدلات الالتحاق وفقاً للمستوى التعليمى.
- معدل الزيادة المحتملة للالتحاق بالتعليم العالى للأفراد الذين حصل أبائهم على تعليم عالٍ بالمقارنة بالأفراد الذين لم يكمل أبائهم التعليم الثانوى.
- مؤشرات التنمية البشرية التى تبرز التزام الحكومات بكل من خطط العمل الإستراتيجية والمشاركة فى المعاهدات مثل متوسط دخل الفرد، معدل النمو الاقتصادى، مستوى الصحة.

— مؤشرات تعكس تطور معدلات التقييد، وتتضمن:

- أعداد الطلاب والأساتذة وفقاً لنوع المؤسسة التعليمية (جامعة / معهد).

- معدل التحاق الطلاب الجدد الصافى بالتعليم العالى وفقاً لكلٍ من النوع وطريقة المشاركة والتوزيع العمرى.
- توزيع الطلاب وفقاً لنوع القيد ونوع المؤسسة التعليمية.
- مؤشرات أداء لقياس مدى التزام الدول بتعهد عام ١٩٩٠ الخاص بالالتزامات المالية والبشرية التى تم التعهد بها للتعليم العالى، وتتضمن:
  - مؤشر التغير فى الإنفاق العام والخاص على التعليم وفقاً للمستوى التعليمى، بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٥ حيث سنة الأساس هى (١٩٩٠).
  - مؤشر الاختلالات التعليمية Education Imbalances – تقرير التنمية البشرية.
  - تطور مؤشر التنمية البشرية، ومتوسط دخل الفرد – تقرير التنمية البشرية.
- مؤشرات يمكن من خلالها دراسة الفجوة النوعية بين أساتذة الجامعات، وتتضمن:
  - نسبة أساتذة الجامعات الإناث من إجمالى الأساتذة وفقاً للمستوى الوظيفى ونوع المؤسسة التعليمية.
  - الفجوة النوعية فى التعليم العالى – تقرير التنمية البشرية.
  - مقياس التمكين النوعى – تقرير التنمية البشرية.
- مؤشرات تستهدف تقييم أساتذة الجامعات، يتم الحصول عليها عن طريق المسح، وتتضمن:
  - قدرة الأساتذة على تحسين مهاراتهم.
  - الابتكار المستمر لتحديث المناهج الدراسية والأساليب التعليمية.
  - الرضا المهنى والمالى.
  - التفوق فى مجال البحث والتدريس.

### — مؤشرات تعكس تحرك الطلاب بين الدول:

- عدد الطلاب الأجانب الملتحقين بالجامعات.
- عدد الطلاب الأجانب وفقاً للدولة، لأكثر من ٥٠ دولة مضيضة.
- الطلاب الأجانب وفقاً للدولة المضيضة، والدول الأم.

### — مؤشرات تعكس مصادر تمويل البحوث:

تتطلب هذه المعلومات إجراء مسح واسعة النطاق نظراً لصعوبة الحصول على هذه البيانات، وتتضمن:

- مؤشر أداء قطاع البحث والتطوير.
- مصادر تمويل البحث والتطوير.

### — مؤشرات تعكس تطور عدد المقيدون بالتعليم العالي في القطاع العام والقطاع الخاص ومدى

مساعدة الأقليات والطلبة الفقراء على المشاركة في التعليم العالي، وتتضمن:

- الإنفاق العام الجارى وفقاً للغرض على المنح الدراسية وخدمات الرعاية التي تقدم للطلاب.
- الإنفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وتحديد نسبة الإنفاق على الإعانات العامة والمساعدات المالية للطلاب.
- متوسط الإنفاق على الطالب في القطاعين العام والخاص كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وفقاً للمستوى التعليمى.
- عدد الطلاب والأساتذة المقيدون بالتعليم العالي وفقاً للمؤسسة.
- متوسط معدل نمو نسبة القيد في التعليم العالي وفقاً للمستوى التعليمى.
- الإنفاق على البحث والتطوير وفقاً لمصدر التمويل.
- الإنفاق العام الجارى على التعليم وفقاً للغرض من الإنفاق والمستوى التعليمى.

### — مؤشرات تعكس أوضاع الخريجين :

- أعداد الخريجين وفقا للتخصص ومستوى التصنيف الدولى الخاص للخريجين
- مؤشرات تقرير التنمية البشرية :
  - متوسط دخل الفرد.
  - معدل النمو الاقتصادى.
  - مستوى الصحة.
  - الاختلالات التعليمية.
  - أسباب الاختلالات التعليمية.
  - ملف التدهور البيئى.

### — مؤشرات تعكس مدى نجاح النظام :

- الطلاب المقيدون فى مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد كنسبة من إجمالى الطلاب المقيدين بالتعليم العالى.
- نسبة الكبار الذين يحصلون على تدريب أو تعليم وفقا للنوع.
- التوزيع الجغرافى لمؤسسات تعليم الكبار والدورات التدريبية.
- نسبة تعليم وتدريب الكبار باستخدام مختلف وسائل الإعلام.
- دراسة الحواجز التى تحول دون استمرار التعليم والتدريب لمن أراد الاستكمال.

### — مؤشرات تقيس مستوى الأداء الوطنى فى مجال البحث والتطوير :

- عدد العاملين فى مجال البحث والتطوير فى التعليم العالى وفقاً للقطاع.
- عدد الكتب المنتجة.
- عدد المكتبات ومجموعات الكتب بها وعدد المترددين عليهم.
- عدد الصحف اليومية وغير اليومية.

## القسم الثانى

### التجارب المحلية فى قياس جودة التعليم العالى

مما لا شك فيه أن طلب العلم فى مرحلة التعليم العالى غاية سامية، بل لعله هدف لا غنى عنه لكافة الطلاب بمختلف فئاتهم الطبقية والاجتماعية، فى عالم طرأت عليه العديد من التغيرات. وما يتسم به هذا العالم من ثورة معرفية وتقنية هائلة، والتي أنتجت الزحف العلمى الذى فرض منظوماته على العالم بأسره، وفرض منظومة التحول فى معايير التعليم وما أفرزه من علوم نتيجة هذا التحول والتغيير نحو صناعة مستقبل واعد وجديد، يحمل فى أفقه البعيدة أفكاراً وعلومًا متطورة يوماً بعد يوم، بحيث يزداد شمولاً وقبولاً وإقبالاً فى جميع الحقول التى يحتاجها الإنسان.

لذا كان من الضرورى على المجتمع المصرى مواكبة هذا التقدم والثورة المعرفية والتكنولوجية التى قد اجتاحت العالم، وذلك إيماناً منها بالاهتمام بالبناء المعرفى للمجتمع والذى يُعدُّ التعليم أهم ركائزه الأساسية. ولذا فإنه من الضرورى ألا نكسر الجهود والطاقات اللازمة لتحقيق طفرة نوعية فى التعليم فحسب، ولا يقتصر العمل من أجل تحقيقها على جهد المؤسسات الحكومية، بل تقوم على أسس من اللامركزية والشراكة المجتمعية المتزايدة.

وهذا سوف يتيح الاستفادة العظمى من إمكانات المجتمع الذاتية وتنوع موارد التعليم وتنمية اقتصادياته. ولا بد أن يواكب ذلك أيضاً تنمية بيئة توظف تكنولوجيا المعلومات للارتقاء بالتعليم، فى ظل مجتمع معرفى قادر على توظيف العلوم والمعارف والتكنولوجيا الحديثة - لخدمة التنمية الشاملة وقضاياها - وعلى التطوير المستمر لأدوات قياس أداء الطالب وجودة أداء المنظومة التعليمية ومن خلال نظام للاعتماد.

ومما لا شك فيه أن رفع جودة التعليم يُعدُّ أمراً ضرورياً باعتباره دعامة أساسية للتنمية فى عالم يسوده التقدم العلمى المتلاحق. وتواجه جمهورية مصر العربية العديد من التحديات والصعوبات، وتدور حول اجتياز الفجوة العلمية والمعلوماتية بينها وبين الدول المتقدمة، حيث أن عملية تطوير التعليم تأخذ فى اعتبارها رؤية واضحة لطبيعة التحديات والتغيرات المحلية والإقليمية والدولية فى كافة المجالات.

إن الارتقاء بتنمية القوى البشرية يتحقق من خلال تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الشاملة فى كافة مراحل ومستوياته ، لذلك أخذت معظم النظم المتقدمة بمفهوم الجودة الشاملة ووضعت لها معايير وأنشأت آليات لتحقيقها فى مختلف مراحل التعليم. لذا كان من الضرورى إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد فى التعليم فى مصر ، بحيث أصبحت ضرورة قومية وملحة وذلك إيماناً منها بمواكبة تحديات العولمة وتقنيات العصر من ثورة تكنولوجية ومعرفية لم نشهد مثيلها من قبل.

ولهذا أصبح من الضرورى تطوير كل عناصر منظومة العملية التعليمية فى الجامعات والمعاهد العليا ومن أهمها ضمان الجودة، وتطبيق مفهوم ونظم إدارة الجودة الشاملة ووضع نظام للاعتماد. لذلك صدر القرار الوزارى رقم ١٥١٥ لسنة ٢٠٠١ ، بإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة ومنظومة الاعتماد<sup>١</sup> بالتعليم العالى.

## ٢.١ الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد:

صدر قرار رئيس الجمهورية فى الثامن من نوفمبر ٢٠٠٧ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بعد إقراره من مجلس الشعب (قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦) ، والذى ينص على أن هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة ، وتتبع رئيس مجلس الوزراء ، ويكون مقرها مدينة القاهرة ، وللهيئة أن تنشئ فروعاً لها فى المحافظات. كما صدر قرار السيد/ رئيس الجمهورية رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

يمكن النظر إلى مبادرة تطبيق سياسات ضمان جودة التعليم والاعتماد فى مصر على أنها نقلة نوعية غير مسبوقه فى مسيرة تطوير التعليم بمختلف أنواعه ومؤسساته وفقاً للمعايير القياسية العالمية وبما يحافظ على هوية الأمة لمقابلة توقعات المستفيدين النهائيين والمجتمع ، وذلك باعتبار أن التعليم هو عماد التنمية والتقدم. وتنطوي هذه المبادرة فى مضمونها العام على التطوير والتحديث المستمر للتعليم فى مصر.

<sup>١</sup> يُعد الاعتماد Accreditation نشاط مؤسسى علمى موجه نحو النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية. وهو يُعد أداة فعالة ومؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية ومخرجاتها واستمرارية تطورها.

يقصد بضمان جودة التعليم تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي، وان مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعتبر ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية.

ويقصد بالاعتماد تلك العملية المنهجية التي تهدف إلى تمكين المؤسسات التعليمية من الحصول على صفة متميزة، وهوية معترف بها محلياً ودولياً والتي تعكس بوضوح نجاحها في تطبيق استراتيجيات وسياسات وإجراءات فعالة لتحسين الجودة في عملياتها وأنشطتها ومخرجاتها بما يقابل أو يفوق توقعات المستفيدين النهائيين ويحقق مستويات عالية من رضائهم.

وتهدف الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد إلى تصميم نظام شامل للاعتماد وضمان الجودة والتطوير المستمر للمؤسسات التعليمية<sup>١</sup> ونظم وبرامج التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية طبقاً لرسالتها وأهدافها المعلنة، والتي تتوافق مع المعايير والمواصفات المحلية والإقليمية والدولية وذلك بالاعتماد على كفاءات متميزة ونظم وآليات قياس مُعترف بها عالمياً تضمن لها قدرات تنافسية عالية، وذلك فى إطار من الاستقلالية والحيادية والشفافية.

تختص الهيئة بتحسين العملية التعليمية من خلال تطوير نظام متكامل للمراجعة الداخلية والتقييم الذاتى والاعتماد.

وفيما يلى عرض لأهم اختصاصات الهيئة:

— وضع الشروط والإجراءات الواجب على المؤسسات التعليمية المعنية إتباعها للتقدم بطلبات الاعتماد.

<sup>١</sup> يُقصد بالمؤسسات التعليمية الجهات والمؤسسات ومراكز البحث العلمى التى تقدم خدمات التعليم ومنها: الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد التعليمية والفنية الحكومية والخاصة ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية الحكومية والخاصة.



- وضع المعايير التي تعد أساساً لقياس نظم وأداء ومخرجات المؤسسات التعليمية الراغبة في الحصول على الاعتماد. ووضع المعايير التي تحدد أساس منح الاعتماد أو تأجيله أو رفضه.
- تلقي طلبات المؤسسات التعليمية وفحصها للتأكد من توفر الشروط والمقومات التي تسمح للمؤسسة التعليمية التي تعد بالتقدم بطلب الاعتماد. وإجراء الدراسات اللازمة للتحقق من صحة المعلومات الواردة في طلبات الحصول على الاعتماد.
- وضع القواعد المنظمة للزيارات الميدانية التي يقوم بها الخبراء من أفراد الهيئة وغيرهم ممن قد تستعين بهم، للتأكد من أوضاع المؤسسات التعليمية طالبة الاعتماد، وتقييم الواقع الفعلي طبقاً للمعايير المحددة مسبقاً.
- إصدار القرار بالنسبة لمنح الاعتماد أو تعليقه على شروط يجب استيفائها أو رفض طلب المؤسسة التعليمية مع بيان الأسباب.
- تلقي طلبات تجديد الاعتماد في المواعيد المحددة قبل انتهاء فترة الاعتماد، وإجراء التقييم الشامل وتحديث المعلومات عن المؤسسة التعليمية المعنية للتأكد من استمرار توفر الشروط والمعايير المقررة للاعتماد. إصدار القرار بالنسبة لتجديد الاعتماد أو تعليقه على شروط يجب استيفائها أو رفضه مع بيان الأسباب. ويتضح مما سبق ذكره أن الهيئة تقوم بتحديد وصيانة والحث على تميز العملية التعليمية في إطار من الاستقلالية والحيادية والشفافية.

تقوم الهيئة بمباشرة عدد من الأنشطة، من أهمها ما يلي :

- إجراء الدراسات والبحوث الهادفة إلى تصميم معايير الاعتماد ومواصفات الجودة في المؤسسات التعليمية.
- تجميع المعلومات عن نظم الاعتماد وضمان الجودة في التعليم من مختلف المصادر المحلية والإقليمية والدولية.

- تشكيل فرق التقييم الميدانى والإشراف على الزيارات الميدانية للمؤسسات التعليمية المستوفية لشروط الأهلية للسير فى إجراءات الاعتماد، واستكمال المعلومات وإعداد التقارير بنتائج الفحص الميدانى.
- الدخول فى تحالفات إستراتيجية مع هيئات الاعتماد، وضمان الجودة العربية والأجنبية والتعاون معها فى سبيل تطوير وتحديث نظام الاعتماد وضمان الجودة الذى تطبقه على المؤسسات التعليمية الوطنية.
- توسيع قاعدة ممارسة عمليات الاعتماد فى التعليم من خلال شراكة فاعلة مع هيئات غير حكومية مستقلة - غير هادفة إلى الربح - معترف بها وفق الشروط التى تحددها الوزارات المعنية بالتعليم، ويدخل فى اختصاصها الاعتماد فى التعليم.
- الاشتراك فى منظمات الاعتماد وضمان الجودة الإقليمية والدولية. وتشكيل فرق العمل من خبرائها الدائمين، والاستعانة بالخبراء الوطنيين والأجانب فى أداء المهام المنوطة بها.
- وضع النظم واللوائح المنظمة لإجراءات الاعتماد وتعديلها بحسب التطورات العلمية والتقنية ذات التأثير على المؤسسات التعليمية طالبة الاعتماد.
- وضع الإرشادات اللازمة لعمليات التقييم الذاتى التى تباشرها المؤسسات التعليمية الراغبة فى الحصول على الاعتماد. ومراجعة تقارير التقييم الذاتى وتحديد مدى أهلية المؤسسة التعليمية طالبة للسير فى إجراءات الاعتماد.
- منح شهادات الاعتماد للمؤسسات أو البرامج التعليمية التى استوفت الشروط وفق المعايير التى تحددها الهيئة، وللمدة التى يحددها القانون لصلاحيه تلك الشهادات.
- تقديم المشورة والنصح والتوجيه للمؤسسات التعليمية التى لم تحقق المستويات المطلوبة من الجودة فى العناصر المطلوب اعتمادها، وذلك من خلال تقارير رسمية تبين مواطن القوة، وجوانب القصور، وما يجب على المؤسسة المعنية القيام به من أجل تحقيق مستوى الجودة المطلوب والتوافق التام مع معايير الاعتماد.

- وضع نظم المتابعة المستمرة للتأكد من استمرار توفر الشروط والمقومات التى منح الاعتماد على أساسها واتخاذ الإجراءات المناسبة فى حالة فقد المؤسسة التعليمية لبعض تلك الشروط.
- تحديد الرسوم التى تتحملها المؤسسات التعليمية طالبة الاعتماد.
- نشر الوعى بأهمية نظم إدارة الجودة الشاملة فى المؤسسات التعليمية، وتوفير الأدلة الإرشادية والمساعدات التقنية والتدريبية.
- توفير الخدمات الاستشارية والتدريبية لمعاونة المؤسسات التعليمية المعنية فى التعرف على نظم ومتطلبات الاعتماد وضمان الجودة، ومساندة جهودها فى التأهل للتقدم بطلب الاعتماد.

## ٢.٢ المعايير الأكاديمية وأنظمة ضمان الجودة:

أصدرت الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد عام ٢٠٠٧ عدد من المعايير الأكاديمية وعدد من معايير جودة فرص التعليم تمثلت فيما يلى :

### • أولاً: المعايير الأكاديمية:

- النتائج التعليمية المستهدفة: ويقصد بها المعرفة والمهارات التى تستهدفها المؤسسة من وراء برامجها المرتبطة برسالتها، وتعكس استخدام معايير خارجية قومية أو عالمية بمستوى مناسب.
- المناهج: يقصد بها مناهج البرامج التى تيسر الوصول إلى النتائج التعليمية المستهدفة المذكورة للبرنامج.
- تقييم الطلاب: هى مجموعة العمليات - وتشمل الامتحانات والأنشطة الأخرى - التى تحددها المؤسسة لقياس مدى إنجاز وتحقيق النتائج التعليمية المستهدفة من برنامج أو مقرر ما. وتوفر تقييمات الطلاب كذلك وسيلة يمكن عن طريقها ترتيب الطلاب وفقاً لإنجازاتهم وأدائهم. ويجب إبلاغ الطلاب بوضوح عن الضوابط التى يتم تقييمهم على أساسها.
- إنجاز الطلاب: يتم الحفاظ على مستويات أداء وإنجازات الطلاب مع مراعاة استخدام نقاط مرجعية خارجية وتقييم الإنجاز.

• ثانياً: جودة فرص التعليم:

- **التعليم والتعلم:** تستند المؤسسة التربوية على رؤية إستراتيجية مشتركة للتعليم والتعلم واختيار أساليب تدريس ملائمة، وأيضاً توجيه الاهتمام الكافي لتشجيع التعلم الذاتى.
- **دعم الطلاب:** يضمن الدعم الأكاديمى والإرشادى للطلاب أن يتمكنوا من التقدم بشكل مُرضٍ فى البرنامج الذى يدرسونه وأنهم على دراية بمقدار تقدمهم.
- **موارد ومصادر التعلم:** مما لا شك فيه أن المرافق والإمكانات التعليمية بالمؤسسة لابد أن تتميز بأنها ملائمة ومُستخدمة بصورة فعالة. وهناك كفاية فى هيئة الموظفين بالمؤسسة، وهم يستوفون متطلبات المعايير الأكاديمية واستراتيجيات التعليم والتعلم. ولابد من التأكد أن أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم متمكنون من التدريس ويقومون بتيسير التعلم، ويحافظون على منهج معرفى فى تدريسهم وفى سلوكهم.
- كما تتضمن ضوابط الاعتماد مجموعة أخرى من الضوابط تشمل مدى المشاركة المجتمعية ونطاق الأنشطة وكيفية ارتباطها برسالة وخطة المؤسسة وغيرها من الضوابط.

## القسم الثالث

### المؤشرات المقترحة لقياس جودة التعليم العالى فى مصر

من خلال استعراض التجارب الدولية السابقة، فقد تم التوصل إلى مجموعة من المؤشرات المقترحة تطبيقها فى مصر، ويتناول هذا القسم مجموعة من المؤشرات المقترحة تطبيقها لقياس جودة التعليم العالى فى مصر من خلال استعراض مجموعة من المؤشرات الفرعية - والتي تشتمل بدورها على مجموعة من المتغيرات الأساسية- فعلى سبيل المثال: هناك مجموعة من المؤشرات الخاصة بالطلاب، والخريجين، وأعضاء هيئة التدريس، وتمويل الإنفاق على التعليم، وقياس كفاءة الجامعات من خلال قياس الإمكانيات المادية والبشرية للجامعات، والدخول فى اتفاقات شراكة مع الجامعات الأجنبية، كذلك المنح التدريبية والدراسية للطلاب ومؤشرات خاصة بالطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة.

وتهدف جميع هذه المؤشرات إلى رصد واقع التعليم العالى فى مصر من أجل العمل على تطويره من خلال نشر ثقافة الجودة وتقوية الروابط بين مؤسسات التعليم العالى وسوق العمل لسد الفجوة بينهما. ويتضح من ذلك ضرورة الاهتمام بتطوير نظم المعلومات ومصادر البيانات بمؤسسات التعليم حتى يتسنى تطبيق مثل هذه المؤشرات - التى تم تطبيقها فى عدد من الدول والمنظمات الدولية كما سبق الإشارة إليها فى القسم الأول من الدراسة - فى مصر.

#### ١.٣ مؤشرات مجتمعية على المستوى القومى:

تهدف هذه المؤشرات إلى توضيح الخصائص العامة للمجتمع؛ وخاصة المتعلقة بالدخول والتعليم

العالى مثل:

- نصيب الفرد من الدخل القومى.
  - نسبة الأسر الفقيرة من إجمالى الأسر المعيشية.
  - نسبة الخريجين من التعليم العالى إلى إجمالى عدد السكان.
- ويمكن الحصول على هذه البيانات من وزارة التنمية الاقتصادية.

### ٢.٣ مؤشرات طلاب التعليم العالى:

#### • أولاً: الالتحاق بالتعليم العالى:

- المؤهلات والمهارات المطلوبة للالتحاق بالجامعة/ المعهد: تتمثل المؤهلات والمهارات اللازمة للالتحاق بالجامعة أو المعهد فى ثلاثة متطلبات أساسية هى: العمر والمؤهلات الأكاديمية (كمجموع الدرجات بالشهادة النهائية)، والشروط الخاصة باللغة الأجنبية (إن وجد). وحيث إن لكل مؤسسة تعليمية متطلبات خاصة بها قد لا تكون بالضرورة متماثلة مع المؤسسات الأخرى، لذلك لا بد من تحديدها بوضوح. المصادر المقترحة لهذه البيانات هى المجلس الأعلى للجامعات، والمسح الميدانى على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.
- رغبات الطلاب فى اختيار الجامعة / المعهد: يتمثل هذا المؤشر فى نسب الطلاب فى اختيار الجامعات أو المعاهد، على سبيل المثال نسبة الطلاب الذين قاموا باختيار جامعة القاهرة كـرغبة أولى ضمن رغبتهم فى اختيار الجامعة. وقد يشتمل المؤشر على بيانات الرغبة الثانية والثالثة للطلاب. كما يتم تحليل هذا المؤشر على مستوى كافة الأقسام والتخصصات بالجامعة أو المعهد. ويهدف هذا المؤشر إلى التعرف على مدى تفضيل الطلاب لجامعة معينة مما يعكس مكانتها العلمية بين باقى الجامعات داخل الدولة وعلى المستوى الدولى (ما إذا كانت داخل التصنيف الدولى للجامعات). يمكن الحصول على هذه البيانات من مكتب التنسيق للجامعات والمعاهد العليا.
- معدلات الالتحاق/ القيد بالتعليم العالى: تعتمد هذه المؤشرات على قياس إمكانية التحاق الطلاب بالتعليم العالى وذلك بغض النظر عن الخصائص الديموجرافية للطلاب وهى: النوع، والعمر، واللغة، والديانة، والقدرات الجسمانية والعقلية، والمستوى الاقتصادى والاجتماعى. وتهدف هذه المؤشرات إلى قياس مرونة الدخول والخروج من مؤسسات التعليم العالى. ويمكن الحصول على هذه المؤشرات من خلال المسوح المعدة من قبل الجامعات ومؤسسات التعليم العالى. وتتمثل فى المؤشرات فى الآتى:

- معدلات الالتحاق العامة بالتعليم العالي.
  - معدلات الالتحاق التفصيلية بالتعليم العالي.
  - معدل الالتحاق الصافي بمؤسسات التعليم العالي (الطلبة المستجدين).
  - توزيع الطلاب وفقاً لطرق الالتحاق (انتظام / انتساب)، وطبيعة المؤسسة التعليمية (نوعها).
  - معدلات القيد بالتعليم العالي وفقاً لبعض الخصائص: المرحلة الدراسية والنوع والعمر والتخصص وطبيعة المؤسسة التعليمية.
  - نسبة الطلاب المقيدون في التعليم المفتوح والتعلم عن بعد من إجمالي المقيدون بالتعليم العالي.
- ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المجلس الأعلى للجامعات، والمسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

#### ● ثانياً: تكلفة التعليم العالي:

- التكلفة التي يتحملها الطالب كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو دخل الفرد: هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس قدرة الطالب على تحمل تكاليف التعليم العالي، وتتمثل أغلبها في تكلفة التعليم بتقسيماتها المختلفة وقياسها نسبةً إلى القدرة على السداد والتي يتم قياسها إما من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل المتاح للفرد. ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر الطرق شيوعاً في الاستخدام، حيث إنه يعبر عن دخل الفرد والقدرة الشرائية وبالتالي قدرته على تحمل تكلفة التعليم، كما أن بياناتها متوافرة بكل الدول.<sup>1</sup>
- التكلفة الإجمالية للتعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل المتاح للفرد: تتمثل التكلفة الإجمالية للتعليم - التي يتحملها الطالب - في كل من مصروفات التعليم (الرسوم

<sup>1</sup> Usher, A., and Cervenak, A., (2005), "Global Higher Education Rankings 2005", Toronto, on: Educational Policy Institute.

الدراسية) وأية رسوم إلزامية وكذلك مصروفات الكتب والأدوات الدراسية. بالإضافة إلى تكلفة المعيشة، وجدير بالذكر أنه يتم تضييق مفهوم تكلفة المعيشة ليشمل كل من الغذاء وإيجار سكن الطالب. ولكن هناك بعض التحفظات على هذا المفهوم حيث إن هناك بعض الطلبة تنخفض تكلفة المعيشة لديهم نظراً لأنهم يعيشون فى منازل أسرهم. ويمكن التعامل مع هذه القيود من خلال حساب هذا النوع من التكلفة للطلبة المغتربين فقط.

ويتطلب حساب تكلفة التعليم الحصول على بيانات عن متوسط قيمة الرسوم الدراسية مضافاً إليها متوسط تكلفة الكتب الدراسية. وبالنسبة لمتوسط الرسوم الدراسية فهى تمثل متوسط الرسوم بمؤسسات التعليم العالى بالقطاعين العام والخاص وترجيحهم باستخدام معدل التحاق الطلاب بكل قطاع، هذا وتعتبر المصادر المقترحة لهذا البيان هى المسح الميدانى على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر، بالإضافة إلى المسح الخاص بالطلاب بتلك الجامعات والمعاهد.

— صافى تكلفة التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى أو الدخل المتاح للفرد: يحصل الطالب فى بعض الأحيان على دعم أو منح من شأنها تخفيض تكلفة الدراسة. وهناك أشكال أخرى من الدعم غير المباشر للطلاب مثل دعم إيجار سكن الطالب (المدينة الجامعية). ويتم حساب صافى التكلفة من خلال بيانات نصيب الطالب من نفقات الدولة وبالتحديد المنح (متوسط نصيب الطالب من المنح مثل منحة مبارك) هذا وتعتبر المصادر المقترحة لهذا البيان هى المسح الميدانى على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر، بالإضافة إلى المسح الخاص بالطلاب بتلك الجامعات والمعاهد.

— التكلفة المدفوعة فعلياً كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى: فى بعض الأحيان يحصل الطالب على قرض للحصول على سيولة نقدية لدفع تكلفة التعليم (مثال: بنك ناصر الاجتماعى)، وبالتالي يتم حساب التكلفة الفعلية التى يدفعها الطالب بعد خصم متوسط إجمالى القروض والمنح من إجمالى تكلفة التعليم، ويمكن الحصول على هذا البيان من خلال المسح الميدانى على طلاب الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.



### • ثالثاً: تقييم أداء الطلاب :

- مؤشرات قياس الأداء الأكاديمي للطلاب: يهدف إلى قياس مستوى أداء الطلاب وذلك من خلال حساب نسبة الطلاب الذين اجتازوا العام الأكاديمي إلى إجمالي الطلاب المقيدين، بالإضافة إلى الحصول على التوزيع النسبي للطلاب وفقاً لتقديراتهم النهائية خلال العام الدراسي، والتقدير النهائي للخريجين من الجامعات والذي يعتمد على المجموع التراكمي لتقديراتهم خلال فترة الدراسة بالكلية.
- كما يتم الحصول على تقديرات الطلاب بكل مادة من المواد سواء كانت مواد نظرية أو علمية. ويمكن قياس أداء الطلاب في مجال الأنشطة الأخرى الاجتماعية والثقافية والفنية والتي تميز الطلاب القائمين بها عن باقي الطلاب. ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.
- معدلات انتقال الطلاب بين السنوات الدراسية: يعتمد هذا المؤشر على قياس إجمالي الطلاب المقيدين في السنة الدراسية الحالية بالنسبة لإجمالي الطلاب المقيدين في السنة الدراسية التالية، ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.
- معدلات النجاح في امتحانات الجامعة/ المعهد: يعتمد هذا المؤشر على قياس مدى نجاح المؤسسات التربوية في إعداد طلابها الخريجين، وذلك من خلال قياس معدلات اجتياز الطلاب لامتحانات الجامعة وقياس التقديرات أو الدرجات النهائية خلال العام الدراسي. ويُعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الهامة في قياس جودة التعليم العالي ويمكن تطبيقها على مستوى أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي. يمكن الحصول على هذه البيانات من المسح الميداني لإدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر. ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.
- معدل الإقصاء: يتم حساب معدل الإقصاء للطلاب الذين تخلفوا عن حضور الاختبارات، ومن المفترض أن يقوموا بتقديم أسباب الاعتذار عن حضور الاختبارات، وذلك حتى يتم استبعادهم

من المتسربين والباقيين للإعادة خلال العام الدراسي التالي. ويتم حساب معدل الإقضاء عن طريق نسب الطلاب الذين تخلفوا عن الامتحانات نتيجة عذر إلى إجمالي الطلاب المقيدين، يمكن الحصول على هذه البيانات من المسح الميداني لإدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

— **معدلات التسرب من التعليم العالي** : يهدف هذا المؤشر إلى قياس معدلات التسرب بين طلبة التعليم العالي، وذلك وفقاً لكافة مراحل التعليمية بالجامعات والمعاهد، هذا بعد استبعاد الطلبة الذين قاموا بتقديم اعتذار عن حضور الاختبارات والطلبة الباقيين للإعادة. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المجلس الأعلى للجامعات.

— **معدل بقاء المستجدين** : يعبر هذا المؤشر عن معدل التسرب في السنة الأولى، حيث اتضح من خلال تحليل الدراسات العلمية ارتفاع نسبة المتسربين من التعليم العالي خلال السنة الدراسية الأولى. ويعتقد الخبراء أن نجاح الطلاب في اجتياز الامتحانات وقدرتهم على الانتقال إلى السنة الثانية، يعد بمثابة يقين اجتياز هؤلاء الطلاب لأية معوقات قد تواجههم لاحقاً واستمرار نجاحهم في السنوات اللاحقة. ومن الجدير بالذكر ضرورة الاهتمام بالطلاب المستجدين في العام الجامعي الأول، وذلك لمساعدتهم آنذاك في رسم سياساتهم التعليمية والمهنية. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

— **متوسط سنوات التخرج للكليات والمعاهد العليا** : يُعد أحد أهم المؤشرات المستخدمة حيث يعمل على قياس أداء الطلاب المستجدين والمتفرغين للدراسة في الكليات والمعاهد العليا. وتتراوح قيم مؤشر متوسط عدد سنوات التخرج ما بين أربع سنوات إلى ست سنوات. ويصدر هذا المؤشر من خلال إحصاءات المؤسسات التربوية. ويقوم المؤشر بحساب النسبة التراكمية للخريجين — خلال الأربعة، والخمسة، والستة سنوات — كل عام لإجمالي المقيدين بالكليات والمعاهد العليا. يتم الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

— متوسط سنوات التخرج للمعاهد المتوسطة: يقوم هذا المؤشر بقياس متوسط سنوات التخرج للطلاب، الذين التحقوا بالمعاهد المتوسطة، والتي يستمر الدراسة بها لمدة سنتين كاملتين. يتم الحصول على هذه البيانات من وزارة التعليم العالي.

#### • رابعاً: التحميل الدراسي للطلاب:

— معدل التحميل الدراسي للطلاب بالكلية/ المعهد العالي: هو متوسط عدد ساعات الدراسة أسبوعياً، والتي تقوم خلالها الكلية بتدريس برنامج المناهج الدراسية للطلبة بشكل مباشر في قاعات المحاضرات أو المعامل. يتم الحصول على هذه البيانات من المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

— مشاركة الطلبة في الأنشطة غير الدراسية بالكلية/ المعهد العالي: يهدف هذا المؤشر إلى قياس عدد ساعات التفرغ الأسبوعية والتي تتيحها الكلية أمام الطلبة لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والفنية المختلفة كالمشاركة في اتحاد الطلبة بالكلية... الخ. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر، ومسح على الطلاب بتلك الجامعات والمعاهد.

— نسبة المستجدين الذي يتوفر لهم الدورات المتخصصة إلى إجمالي المستجدين المقيدون: تقوم كافة المؤسسات التربوية بتقديم الدورات المتخصصة الأساسية اللازمة لطلاب التعليم العالي حضورها والنجاح فيها حتى يتسنى لهم استكمال ساعات الدراسة اللازمة للانتقال لدراسة الدورات اللاحقة واجتيازها. ويقوم هذا المؤشر بقياس نسبة المستجدين الملتحقين بهذه النوعية من الدورات بمختلف تخصصاتهم إلى إجمالي المقيدون المستجدين في المؤسسة التربوية. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر، ومسح الطلاب بتلك الجامعات والمعاهد العليا.

### • خامساً: الفجوة النوعية للطلاب:

- مؤشرات قياس الفجوة النوعية للطلاب: تهدف هذه المؤشرات إلى قياس الفجوة النوعية ومدى إمكانية حصول الإناث على حقوقهن فى التعليم العالى بجميع مراحله وتخصصاته. ويمكن استخراج هذا البيان من خلال المجلس الأعلى للجامعات، وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات:
  - نسبة الطالبات الملتحقات بالتعليم العالى.
  - نسبة المقيدات بالتعليم العالى بكل مرحلة من مراحل التعليم العالى.
  - نسبة الخريجات من التعليم العالى الإجمالى ووفقاً للتخصص.

### • سادساً: رضا الطلاب:

- قياس درجة رضا الطلاب وتقييمهم للدراسة بالأقسام والتخصصات بالجامعة أو المعهد أثناء الدراسة: يعبر هذا المؤشر عن مدى رضا الطلاب عن المستوى الدراسى بالجامعة/ المعهد. ويتمثل فى مجموعة من المعايير التى يقوم الطالب بتقييم الدراسة بالأقسام على أساسها، وتقوم كل كلية أو معهد بتحديد مجموعة المعايير الخاصة بها (كتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، تقييم الوسائل المستخدمة فى التدريس، والمناهج الدراسية،...)، مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية توحيد تلك المعايير فيما بعد حتى تسهل مقارنة مستويات رضا الطلاب عن الدراسة على مستوى كل مؤسسات التعليم العالى. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميدانى على طلاب الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.
- تقييم رضا ذوى الاحتياجات الخاصة عن الخدمات التعليمية: تهدف هذه المؤشرات إلى قياس مدى رضا ذوى الاحتياجات الخاصة عن الخدمات التعليمية المقدمة من جانب الجامعات أو الكليات والمعاهد العليا التى تتيح الخدمة، وذلك سواء من ناحية العدالة فى التوزيع الجغرافى لتلك الجامعات، أو قياس مدى تغطية هذه الخدمات على مستوى كل الجامعات، أو التخصصات المتاحة لهم بالكليات، كذلك جودة ومستوى الخدمات التعليمية المقدمة لهم. ويمكن

الحصول على هذا البيان من خلال المسح الميداني على طلاب الجامعات والمعاهد العليا التي تتيح خدمات التعليم لذوى الاحتياجات الخاصة.

#### ● سابعاً: الطلاب الأجانب:

— مشاركة الطلاب الأجانب بالتعليم العالي فى مصر: تهدف هذه المؤشرات إلى رصد الوضع الحالى للطلاب الأجانب ومدى قدرة الجامعات المصرية الحكومية والخاصة على جذب الطلاب الأجانب من مختلف دول العالم. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر. وتشتمل هذه المؤشرات على الآتى:

- إجمالى عدد الطلاب الأجانب المقيدين فى التعليم العالى.
- إجمالى عدد الطلاب الأجانب المقيدين فى التعليم العالى وفقاً لبعض الخصائص: النوع — العمر — الدولة — التخصص.
- إجمالى عدد الخريجين الأجانب من التعليم العالى فى مصر وفقاً لبعض الخصائص: النوع — العمر — الدولة — التخصص.

#### ٣.٣ مؤشرات خريجي الجامعات والمعاهد العليا:

#### ● أولاً: خريجي الجامعات والمعاهد العليا:

— معدلات التخرج من الجامعة أو المعهد: يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الهامة والتي يمكن استخدامها بالفعل لتعكس جودة وتطوير التعليم العالى، حيث يتم الحصول على معدلات التخرج من خلال حساب نسبة الطلاب الخريجين إلى إجمالى الطلاب المقيدين بالسنة النهائية. ويمكن قياس معدلات النجاح على مستوى كل برنامج دراسي للطلاب. ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المجلس الأعلى للجامعات.

— معدلات إتمام التعليم العالى: هى عبارة عن نسبة السكان فى الفئة العمرية (١٨-٢٣) سنة الذين أتموا التعليم العالى (مرحلة البكالوريوس) إلى إجمالى السكان فى نفس الفئة العمرية. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المجلس الأعلى للجامعات.

— **تقييم الخريجين للدراسة بالجامعة/ المعهد وقياس درجة رضاها:** يعنى هذا المؤشر بقياس رضا الخريجين وخبرتهم بالتعليم العالى ومهاراتهم التى تم تطويرها، وذلك من خلال الاعتماد على استطلاع رأى خاص بالخريجين. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال استطلاع رأى خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة الحكومية والخاصة وجامعة الأزهر.

### • ثانياً: مؤشرات خريجي الجامعات وسوق العمل:

— **معدلات التوظيف لخريجي الجامعة/ المعهد:** يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المرتبطة بمخرجات العملية التعليمية وخاصةً فى مرحلة التعليم العالى، لما لها من مردود كبير على عملية التخطيط الإستراتيجى لهذه المرحلة الحاسمة، لما تمثله البطالة وانتشارها بين المتعلمين وخاصة أصحاب المؤهلات العليا لعدم حاجة أسواق العمل إلى تخصصاتهم العلمية من إهدار للموارد البشرية والمادية للدولة.

ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال الاستعانة — على سبيل المثال — ببيانات مرصد التعليم والتوظيف بمصر، أو بعمل استطلاع رأى للخريجين من التعليم العالى يتضمن أكثر التخصصات العلمية التى تعانى من البطالة وأكثر التخصصات العلمية التى تعانى من العجز. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال استطلاع رأى خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة الحكومية والخاصة وجامعة الأزهر.

— **متوسط الدخل لخريجي الجامعة/ المعهد:** يرتبط هذا المؤشر بالمؤشر السابق من حيث مصدر بياناته التى يمكن الحصول عليها من خلال استطلاع رأى خريجي التعليم العالى، والذي يقوم بسؤال المبحوثين عن متوسط الدخل الحالى لهم ومقارنته بالعام السابق عليه، هذا بالإضافة إلى رصد متوسط الدخل الذى حصل عليه لأول مرة بعد تعيينه. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال استطلاع رأى خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة الحكومية والخاصة وجامعة الأزهر.

— **تقييم أصحاب العمل لخريجي الجامعة/ المعهد:** يتم الحصول على بيانات هذا المؤشر من خلال إجراء استطلاع رأى لعينة من أصحاب العمل بالقطاع الخاص والمديرين بقطاع الأعمال

العام، بغرض معرفة اتجاهاتهم ومتطلباتهم في الخريجين الجدد. وتكمن أهمية الاستطلاع في الحصول على تقييم أصحاب العمل للخريجين، وذلك بسؤال المبحوثين بوضع تقييم للمهارات التالية: مهارات التعامل مع جمهور المواطنين، الاتصال والتفاوض، القدرة على تعلم مهارات جديدة، القدرة على البحث والتطوير، القدرة على حل المشكلات، القدرة على تطبيق تقنيات التكنولوجيا في مجال العمل، والقدرة على ابتكار أفكار جديدة.

هذا إلى جانب مدى قدرة العامل على فهم وتقبل طبيعة العمل، والقدرة على المشاركة في العمل وإنجاز المهام المرجوة في الوقت المطلوب. ولم يتجاهل المسح المهارات الإدارية التي لا بد أن يتميز بها الخريجين، والقدرة على العمل تحت ضغط وإنجاز الأعمال المرجوة بكفاءة.

يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات الهامة التي يمكن استخدامها في مختلف مؤسسات التعليم العالي لتقييم الخريجين ومقارنتهم بأقرانهم في الجامعات الأخرى، حتى يتسنى للجامعة ابتكار مناهج علمية مبتكرة وفقاً للتغيرات التي طرأت على سوق العمل. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال استطلاع رأى أصحاب العمل حول مهارات الخريجين الجدد.

### ٤.٣ مؤشرات أعضاء هيئة التدريس:

#### • مؤشرات خصائص أعضاء هيئة التدريس بالتعليم العالي:

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى دراسة بعض الخصائص الديموجرافية لأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم ومستوى خبراتهم وغيرها.

- النوع (ذكر/أنثى).
- العمر.
- سنوات الخبرة في التعليم، الخبرة الإدارية.
- المؤهل التعليمي والدرجة الجامعية.
- العمل في مجال التخصص.
- عدد الساعات المكتبية المتاحة للطلبة أسبوعياً.

يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر، والمسح الميداني على الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

— نسبة الأبحاث المنشورة عالمياً لأعضاء هيئة التدريس مقارنةً بمجموع الأبحاث التي تم إعدادها خلال الحياة الوظيفية: يعتبر هذا المؤشر وسيلة لتحديد الترقيات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس داخل المستويات الأكاديمية المختلفة. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المجلس الأعلى للجامعات، والمسح الميداني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

— مؤشّر قياس الفجوة النوعية لأعضاء هيئة التدريس: يختص هذا المؤشّر بقياس الفجوة النوعية بالنسبة للمدرسين والأساتذة في التعليم العالي، وينقسم هذا المؤشّر إلى أربعة مؤشّرات أساسية هي:

■ مؤشّر حالة التوظيف: يتمثل هذا المؤشّر في نسبة حصول الإناث على وظائف كل الوقت بالجامعات أو المعاهد العليا مقارنة بالذكور حسب الدرجة الجامعية (بكالوريوس - ماجستير - دكتوراه).

■ مؤشّر التعيين الوظيفي/ نوع التعاقد: تُعد العقبة الثانية بالنسبة للإناث هو الحصول على وظيفة أو تعيين وظيفي ثابت كامل الوقت، حيث تتنوع الوظائف بالجامعات أو المعاهد العليا بين وظائف ثابتة كالتعيين بالجامعات، وبين وظائف أخرى تعتمد على التعاقد لفترة محددة كالفصل الدراسي، أو العقود محددة المدة والتي تتراوح عادة بين سنة وثلاث سنوات.

■ مؤشّر المستويات الأكاديمية: يتمثل هذا المؤشّر في نسبة الإناث اللاتي يشغلن وظيفة أستاذ جامعي إلى إجمالي الأساتذة الجامعيين مقارنة بالذكور. ويهدف هذا المؤشّر إلى قياس التفاوت بين نسب تمثيل الإناث والذكور في شغل وظيفة أستاذ جامعي.

■ مؤشّر متوسط الدخل: يهدف هذا المؤشّر إلى قياس التفاوت في توزيع الدخل بين الإناث والذكور وفقاً للدرجة الجامعية للأستاذ الجامعي ( أستاذ - أستاذ مساعد -



مدرس مساعد)، ووفقاً للجامعة أو المؤسسة التعليمية. وتتمثل أهمية هذا المؤشر في سبب رئيسي هو: أن الإناث تملن إلى العمل بالمؤسسات الحكومية التي تدفع أجوراً أقل ولكن تحقق قدر أكبر من الأمان، ولذلك تقل فرصها في الترقى وتولى مناصب أعلى بالجامعات. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المجلس الأعلى للجامعات، ومسح أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

— **تقييم رضا أعضاء هيئة التدريس:** تهدف هذه المجموعة من المؤشرات إلى قياس درجة رضا أعضاء هيئة التدريس عن جودة التعليم الجامعي، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- درجة رضا الأساتذة الجامعيين عن مستوى أداء الطلبة.
- رضا الأساتذة الجامعيين عن المؤسسة التعليمية (على سبيل المثال مشاركتهم في اتخاذ القرارات بالمؤسسة، أو تعيين العميد...) يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

— **مشاركة أعضاء هيئة التدريس الأجانب بالتعليم العالي في مصر:** تهدف هذه المؤشرات إلى قياس مدى اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر على أعضاء هيئة التدريس الأجانب - على اختلاف طبيعة المؤسسة التعليمية سواءً كانت جامعة حكومية أم خاصة- وذلك بهدف قياس مدى الانفتاح على الخبرات الأجنبية في طرق التدريس والمحتوى العلمي للمناهج بالجامعات الأجنبية والحاجة إليهم نتيجة العجز في أعضاء هيئة التدريس المصريين، وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

- إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس الأجانب العاملين في مؤسسات التعليم العالي وفقاً للنوع والجنسية والتخصص والدرجة الجامعية وطبيعة المؤسسة التعليمية (حكومية / خاصة).
- ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المجلس الأعلى للجامعات.

### ٥.٣ مؤشرات الإنفاق على التعليم العالى:

— مؤشرات قياس حجم الإنفاق العام على التعليم العالى: تهدف هذه المؤشرات إلى قياس حجم الإنفاق الحكومى على التعليم العالى من خلال استعراض التغير الذى يطرأ على الإنفاق على التعليم العالى بمرور الوقت، والذى يمكن ربطه بمعدلات الالتحاق العامة بالتعليم ومعدلات النجاح والتخرج من التعليم العالى. كما تهدف هذه المؤشرات إلى التأكد من وفاء الدولة بالالتزامات البشرية، والمادية، والمالية التى تم التعهد بها إلى منظومة التعليم العالى ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ووزارة المالية وتتمثل هذه المؤشرات فى الآتى:

- إجمالى الإنفاق العام على التعليم العالى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.
- إجمالى الإنفاق العام على التعليم العالى وفقاً للمستويات التعليمية المختلفة.
- الإنفاق على التعليم العالى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى حسب مصادر التمويل مطروحاً منها جملة الدعم الحكومى، والمساعدات المالية المقدمة للطلاب وتكلفة المنح الدراسية وخدمات الرعاية الاجتماعية التى يحصل عليها الطالب.

— مؤشرات قياس حجم الإنفاق الخاص على التعليم العالى: تهدف هذه المؤشرات إلى قياس حجم الإنفاق الخاص على التعليم العالى من خلال التعرف على حجم إنفاق الجامعات والمعاهد العليا الخاصة، ومن ثم التعرف على نمط توزيع إجمالى الإنفاق بين الحكومة والقطاع الخاص بالتعليم العالى فى مصر وتتمثل هذه المؤشرات فى الآتى:

- نسبة الإنفاق الخاص على التعليم العالى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.
  - نسبة الإنفاق الخاص على التعليم العالى كنسبة من إجمالى الإنفاق على التعليم العالى.
- ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميدانى على إدارات الجامعات والمعاهد العليا الخاصة، ووزارة التعليم العالى.

— مؤشّر قياس الإنفاق على طالب التعليم العالي: يهدف هذا المؤشر إلى التعرف على إجمالي الإنفاق الحكومي والخاص على طلاب التعليم العالي ونسبته إلى نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجمالي. ويتمثل هذا المؤشر في حجم الإنفاق على الطالب الواحد كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجامعات الحكومية والخاصة حسب المستوى التعليمي. ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا الخاصة، ووزارة التعليم العالي.

### ٦.٣ مؤشرات قياس كفاءة مؤسسات التعليم العالي :

— مؤشّر العدالة في التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي: يختص هذا المؤشّر بقياس العدالة في توزيع المؤسسات التعليمية الخاصة بالتعليم العالي على مستوى الجمهورية، ومعرفة ما إذا كانت هذه الخدمات التعليمية متمركزة في العاصمة وأقاليم الوجه البحري أكثر من إقليم الوجه القبلي ومحاولة رسم خريطة لتوزيع هذه الخدمات. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المجلس الأعلى للجامعات.

— مؤشر متوسط كثافة الطلاب بقاعات المحاضرات والمعامل بكل سنة دراسية: يهدف هذا المؤشر إلى قياس متوسط كثافة الطلاب بقاعات المحاضرات والمعامل - في حالة المواد العملية، وذلك من خلال قياس عدد قاعات المحاضرات والمعامل المتاحة لكل سنة دراسية إلى إجمالي الطلبة المقيدون بنفس السنة، مع وضع عدد مرات استخدام المعامل في الاعتبار. ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

— مؤشر نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة/ المعهد: يعتبر هذا المؤشر أحد المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها قياس مستوى الأداء التعليمي، وهو يعبر عن نسبة الطلاب لكل عضو هيئة تدريس. ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميداني على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

- مؤشرات قياس الإمكانيات المادية والبشرية لمؤسسات التعليم العالى: تهدف هذه المؤشرات إلى قياس حجم الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة أمام الطلاب المقيدين بها، حيث يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميدانى على إدارات الجامعات والمعاهد العليا جامعة الأزهر. وتتمثل هذه المؤشرات فى الآتى:
- عدد المكتبات المتاحة بالجامعات والمعاهد حسب: مجموعة الكتب التى تحتويها، والمسجلين الدائمين.
  - أعداد الحواسيب الشخصية المتاحة بكليات ومعاهد التعليم العالى كنسبة إلى إجمالى الطلاب المقيدين.
- مؤشر الخدمات التعليمية لذوى الاحتياجات الخاصة: تقدم بعض الكليات والمعاهد فى مصر الخدمات التعليمية لذوى الاحتياجات الخاصة، لذا يهدف هذا المؤشر إلى قياس حجم الخدمات التعليمية المتاحة، والتعرف على مدى العدالة فى توزيعها جغرافياً على مستوى الجمهورية، والتخصصات المتاحة، كما تهدف إلى التعرف على مدى جودة ومستوى تلك الخدمات التعليمية. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المسح الميدانى على إدارات الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.
- مؤشر الشراكة مع الجامعات الأجنبية: تهدف هذه المؤشرات إلى قياس مدى اندماج الجامعات المصرية مع الجامعات الأجنبية من خلال تقديمها برامج بالتعاون مع جامعات أجنبية أو قيامها بتقديم منح خارجية للتدريب أو استكمال الدراسة بتلك الجامعات فى الخارج، ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال المجلس الأعلى للجامعات، وذلك من خلال المؤشرات التالية:
- نسبة اتفاقات الشراكة مع الجامعات الأجنبية على مستوى الكليات والجامعات.
  - نسبة المنح الدراسية والتدريبية على مستوى الكليات والجامعات إلى الإجمالى.
- مؤشّر التكلفة (العائد من البرنامج): يعد نجاح البرامج التدريبية الممولة للطلاب أحد المقاييس الهامة التى تُعبر عن جودة إدارة البرامج المقدمة. ولذا لابد من مراعاة جانبين هاميين عند تمويل

البرامج التدريبية والدراسية ألا وهما الجانب الكمي، والكيفي، كذلك تقييم العائد الذي سيحصل عليه الطالب.

ولابد أن نأخذ في اعتبارنا ما إذا كان تخفيض تكلفة البرامج الدراسية والتدريبية له أثر على جودة البرامج المقدمة للطلاب. ولا يتسنى لنا أن نغفل العمر الافتراضي للبرنامج وتأثيرها على شغل وتحديد التكاليف الاسمية، وإلى أي مدى تُستخدم موارد هذه البرامج. يمكن الحصول على هذه البيانات من خلال مسح ميداني على الجامعات والمعاهد العليا وجامعة الأزهر.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

١. المجالس القومية المتخصصة (٢٠٠٥)، "تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الثانية والثلاثون ٢٠٠٤-٢٠٠٥".

٢. عبد السلام دمق، "التحديث في التعليم ... تونس أنموذجاً"، مجلة أفكار، مجلة فكرية إلكترونية، مايو ٢٠٠٤.

[www.afkaronline.org/arabic/archives/avr-mai2004/dammak.html](http://www.afkaronline.org/arabic/archives/avr-mai2004/dammak.html)

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا (٢٠٠٧)، "مؤشرات التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا"، نوفمبر ٢٠٠٧، تونس.

[www.universites.tn/indicateurs/indicateur\\_ar/indicateur\\_ar.htm](http://www.universites.tn/indicateurs/indicateur_ar/indicateur_ar.htm)

### ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Bazargan A., (2000), "Measuring Access to Higher Education and Higher Education Quality: A Case Study of the I.R., Statistique, Développement et Droits de l'Homme (IAOS)", Montreux, 4. – 8. 9. 2000, Iran.
2. Centre for Higher Education Quality, (2004), "Guidelines for Using Quality Indicators in Course Management".
3. Chande, S., (2003), "Performance Indicators of an institute of Higher Education", Sir Vithaldas Thackersey College of Home Science (Autonomous and reaccredited by NAAC) S.N.D.T, Women's University, Mumbai , India.
4. Colorado Commission on Higher Education (CCHE), (2003), "Quality Indicator System Report".
5. John Fielden and Karen Abercromby (2001), UNESCO, " Accountability and International Co-operation in the Renewal of Higher Education" Paris 2001.
6. Goertz, M., (1989), " Indicator Systems and Accountability", Paper presented at the Eleventh Annual Research Conference of the Association for Public Policy Analysis and Management, Arlington, VA.

7. Thorat, S., (2006), "Higher Education in India: Emerging Issues Related to Access, Inclusiveness and Quality", Nehru Memorial Lecture, University of Mumbai, Mumbai, India.
8. Quality and Academic Programmer, Monash University.  
[www.adm.monash.edu.au/cheq/academic/](http://www.adm.monash.edu.au/cheq/academic/)
9. Usher, A., and Cervenak, A., (2005), "Global Higher Education Rankings 2005", Toronto, on: Educational Policy Institute.
10. Yonezawa, A. and Kaiser, F., (2003), "System – Level And Strategic Indicators For Monitoring Higher Education In The Twenty – First Century", United Nations Educational, Scientific, And Cultural Organization, European Center For Higher Education ,Bucharest, Romania.
11. Statistical Centre of Iran  
<http://eamar.sci.org.ir>.